

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٢٣

الخميس، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي (أوروغواي)

أوكرانيا الذي عمل خلال رئاسته للجمعية بتضان واقتدار وبراعة بشأن مسائل ملحة كثيرة تتطلب اهتمام البشرية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

وأود أيضا أن أشيد عن جدارة بأميننا العام، السيد كوفي عنان، لجهوده المستمرة لدعم دور منظمنا على الساحة الدولية، وبخاصة في السعي نحو السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أرجو أن يتأكد من تأييد جمهورية تشاد المتجدد للإصلاحات التي يحتاج القيام بها لجعل منظمنا أكثر قدرة على تحقيق أهدافها في سياق التغييرات السريعة التي تجتاح العالم.

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون في تشاد، معالي السيد مهمت صالح أنادييف.

السيد أنادييف (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، أود باسمي شخصيا وبالنيابة عن جمهورية تشاد، أن أعرب عن سرورنا وتهانينا العظميين لانتخابكم اللامع - سيدي الرئيس - لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإن الثقة التي وضعت فيكم لتوجيه عملنا تعكس اعتراف المجتمع الدولي بإسهام بلدكم، أوروغواي، في الدفاع عن المبادئ السامية للأمم المتحدة. وإن قدرتكم وخبرتكم تعززان اقتناعنا بأنكم ستقودون أعمالنا بنجاح. وأرجو أن تتأكدوا من تأييد وتعاون وفد جمهورية تشاد في اضطلاعكم بمهمتكم.

إن المشاكل المتزايدة دوما التي تواجه البشرية - والتي تشمل، في جملة أمور، الحروب الأهلية، والمجاعة، والأمراض المتوطنة والوبائية، والإرهاب، وشرور العولمة تزيد للجوء إلى الأمم المتحدة كي تحلها. وإن المنظمة تحتاج - أكثر من أي وقت مضى - إلى التعاون الحقيقي من كل عضو من أعضائها تأييدا لجهودها لكفالة السلم والأمن الدوليين. وهما ضروريان من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن مساهمة جمهورية تشاد الحالية في عمل هذه الجمعية؛ ودفعها جميع متأخراتها، بالرغم من مصاعبها المالية؛ ووجود عناصر من القوات المسلحة التشادية في البعثة الدولية - الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغوي، ومؤخرا في بعثة الأمم المتحدة في

ولا يسعني أن أستمر دون أن أعرب عن امتنان وفد بلدي الكامل لسلفكم، السيد هينادي ي. أودوفينكو ممثل

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المتوقع، سيزيد بشكل كبير في أوائل القرن المقبل، ناهيك عن كون تدفق استثمارات النفط سيولد أيضا قيمة مضافة هامة للمشاريع المحلية.

وفي هذا الصدد، أكدنا مجددا دون كلل أن الدخل من النفط سيخصص لمكافحة الفقر وسيساعد على تمويل الأنشطة الصحية والاجتماعية، والتعليمية، وتحديث الزراعة والثروة الحيوانية؛ والبنية التحتية والبيئة. بعبارة أخرى، سيستفيد سكان تشاد جميعا من هذه النعمة.

وهنا، نؤكد على كون تشاد إحدى بلدان العالم النادرة التي تقوم لهذا المسعى الحساس، مثل استغلال النفط، بكل شفافية. إن الحكومة تنظم الاجتماعات والحلقات الدراسية مع مختلف قطاعات المجتمع المدني، والمناقشات البرلمانية المفتوحة من أجل شرح هذا المسعى في جميع جوانبه.

وبالرغم من أوجه التقدم السياسي والاقتصادي التي تحققت في بلدي، نشجب حملة الأكاذيب التي تشن ضد بلدي. وبالفعل، فلبعض الوقت الآن، تنتشر أكاذيب ومحاولات تضليل بين المؤسسات الدولية وبعض البلدان الصديقة بشأن مسألة النفط ومسألة حقوق الإنسان على حد سواء في تشاد.

ومع ذلك حققت بلادي تقدما ملحوظا في ميدان حقوق الإنسان فقد صادقنا على الصكوك الدولية الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان وأوقفنا العمل بجميع الإجراءات القضائية الاستثنائية مثل المحكمة العسكرية التي أنشئت في ١٩٩١. ولتوفير أفضل ضمان لاحترام حقوق الإنسان أنشأنا لجنة وطنية لحقوق الإنسان تختار دون قيد أو شرط المسائل التي تنظر فيها، وتدير أنشطتها الخاصة بها.

بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي والدكتاتورية القاسية نجحت تشاد بفضل تصميم شعبها على طي الصفحات القاتمة من تاريخها وعلى إجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة لإقامة دولة القانون والديمقراطية التعددية. وهي الآن تتوقع على نحو حقيقي مساعدة المجتمع الدولي للوفاء بالحق الأساسي لشعب تشاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد فإنني أدعو البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، المعنية بالتنمية في تشاد إلى المشاركة الواسعة في مؤتمر المائدة المستديرة، جنيف الرابع، الذي سيعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن

جمهورية أفريقيا الوسطى، كلها أمور تشهد على رغبتنا في التعاون مع منظماتنا في الاضطلاع بمهمتها النبيلة. لكن هذا الجهد ما كان له أن يصبح ممكنا لو أننا لم نسع أولا إلى تحقيق الاستقرار للحالة في بلدنا، التي كانت حتى وقت قريب قلقة بسبب حرب أهلية غذتها كل أنواع التدخل الخارجي.

والحقيقة أنه منذ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، عندما تولى الرئيس إدريس ديبي السلطة ما برحت تشاد تسير بعزم في طريق المصالحة الوطنية والديمقراطية التعددية. لقد أصبح حكم القانون حقيقة ملموسة، استنادا إلى الدستور الذي اعتمد في استفتاء عام يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٦، أعقبته انتخابات رئاسية وتشريعية. وحتى تكتمل عملية إرساء الديمقراطية، تنشئ الحكومة - جنبا إلى جنب مع مجلس النواب - المؤسسات الأخرى المنصوص عليها في الدستور.

وفي هذا الخصوص، يسرني أن أشير إلى اعتماد مجلس النواب في بلدي، في أوائل ١٩٩٨، قوانين بشأن المحكمة العليا ومحكمة العدل العليا. وينظر في الوقت الحاضر القانون الخاص بالمجلس الدستوري. وسينظر مجلس النواب في دورته القادمة قانونا بشأن اللامركزية.

وفي المجال الاقتصادي، أود أن أذكر أن الفقر المدقع في بلدي ليست مسألة لا يمكن عكس مسارها. حيث أمامنا فرص ممتازة للتغلب عليه. وقد حفز هذا الاقتناع حكومة بلدي لاتباع طريق الإصلاح الاقتصادي والمالي مع تحقيق الأهداف الرئيسية الخاصة باستعادة توازن الاقتصاد الكلي، والفصل بين الدولة والمؤسسات التجارية العامة وتعزيز القطاع الخاص. ومن ثم، اعتمدت حكومة تشاد، منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ استراتيجية متوسطة الأجل للإنتعاش الاقتصادي. وهذه ترمي إلى إرساء الأسس لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وفي هذا الإطار، اعتمد برنامج للتكيف الهيكلي لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، ولخفض الاختلالات الخارجية وتعزيز المنافسة. وهذا البرنامج، بتعزيز من صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق الثلاث سنوات، في ظل مؤسسته للتكيف الهيكلي المعزز، وهو يغطي الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨، حظي أيضا بالمساعدة المالية من البنك الدولي ومن مانحين آخرين متعددي الأطراف.

وإلى جانب آمالنا من أجل الزراعة والعناية بالثروة الحيوانية في الكفاح ضد الفقر، نعتد على الموارد المعدنية والنفطية في الأرض التشادية. إن استغلال نفطنا من أولويات حكومة بلدي. لأن دخل تشاد، مع عائد النفط

وعلى الرغم من وجود هاتين الآليتين فإن بؤر
التوتر لا تزال قائمة في شتى أنحاء أفريقيا وتهدد على

الخيارات الاستراتيجية لعملية التنمية في تشاد للفترة
١٩٩٨-٢٠٠١.

إن مناشدتنا من أجل التنمية في بلدي لن تكون كاملة
إلا إذا أثرنا مسألة خطيرة تشغلنا وهي تحسين بيئتنا التي
تتعرض للخطر نتيجة لانتشار حوالي مليون لغم في جزء
كبير من ترابنا الوطني، وتحول دون تنفيذ أية أنشطة
تنموية. وفي هذا الصدد نكرر النداء من أجل المساعدة
الدولية، الذي وجّهه هنا الرئيس أدريس ديبي أثناء
الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا
وكرره وفدنا في الدورة الثانية والخمسين للأمم المتحدة.

إن اهتمامنا بالسياسة الداخلية لا يمنعنا بأي
شكل من الأشكال من الاهتمام بالحالة الدولية. ففي
أفريقيا نرحب بالتقدم الذي أحرز في تسوية النزاعات
عن طريق التفاوض. وينطبق هذا بصفة خاصة على
غرب أفريقيا تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا، وخاصة في ليبيريا وسيراليون، ومؤخرا في
غينيا - بيساو.

والجهود التي بذلت في جمهورية أفريقيا الوسطى
من جانب بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات
بانغي أولا ثم من جانب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية
أفريقيا الوسطى بعد ذلك، أسفرت عن نتائج تبعث على
الارتياح، ومن دواعي فخرنا أن بلدي يشارك في هذه
الجهود منذ ١٩٩٦. ونحن ملتزمون بالعمل من أجل تعزيز
السلم الذي لا يزال هشاً في ذلك البلد الصديق المجاور.
وستكون الانتخابات التشريعية مرحلة هامة في عملية
السلم ولذلك فإنها تتطلب دعماً قوياً من المجتمع الدولي.
ونظراً لأن هذه الانتخابات ليست سوى مرحلة أولى في
عملية السلم فإن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في
جمهورية أفريقيا الوسطى قبل إجراء الانتخابات
سيعرض للخطر جميع الجهود المضنية التي بذلت حتى
الآن من أجل إحلال السلم. وفي هذه الأوقات المضطربة
في جميع أنحاء أفريقيا الوسطى، نطالب بالمزيد من
الصبر حتى يتمكن المجتمع الدولي من مساعدة شعب
أفريقيا الوسطى في السير خطوات أخرى على طريق
المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن، وهذا ما تفعله الأمم
المتحدة في أماكن أخرى.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم بقوة عملية
تعزيز الهياكل القائمة التي تعمل لمنع وإدارة وتسوية
النزاعات في أفريقيا سواء تعلّق الأمر باللجنة
الاستشارية الدائمة لمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى أو
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في
أفريقيا، الموجودين في لومي، بتوغو.

هذه التحديات نفسها تواجهنا في البوسنة والهرسك وينبغي أن ندعم بحزم تنفيذ اتفاق دايتون حتى يتحقق السلم الدائم في هذا الجزء من العالم.

وفي أفغانستان، تحث تشاد حركة الطالبان ذات السلطة في كابول، والتحالف المعارض، أن يجري حواراً صريحاً مخلصاً لإحلال السلم الدائم.

وفي الشرق الأوسط، بدأ الأمل في السلم الذي نشأ عن اتفاقات أوسلو، يخبو يوماً بعد يوم نتيجة لتوقف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على أن تحترم التزاماتها لأن هذا هو الطريق الوحيد لإحلال سلم دائم في تلك المنطقة من العالم. لأن العنف والتطرف والتصلب لن تؤدي إلى التوصل إلى حل نهائي عادل لهذه الأزمة التي دامت وقتاً طويلاً.

وبلدي تشاد، لاحظ مع الارتياح نهاية العالم الثنائي القطب، والتغير الجذري الذي حدث في الحالة الدولية. وباستئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين وتايوان، فإن تشاد حكومة وشعباً ليس لديها سوى اهتمام واحد، ألا وهو تنوع علاقات الصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم المحبة للسلم والانصاف على أساس المساواة والتضامن.

وهكذا ساند تشاد الطلب بإدراج النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين، بسبب التغييرات الجذرية التي حدثت في الحالة الدولية وتواجد حكومتين، أي حكومة على كل جانب من جانبي مضائق تايوان.

ويسعدنا ما تم من تقدم، مهما يكن بطيئاً، في السنوات الأخيرة، في مجال نزع السلاح ومكافحة المخدرات. غير أننا نشجب التجارة الشائنة في الأسلحة التقليدية، التي تغذي عدداً كبيراً من النزاعات، وتريق الدماء في أنحاء كثيرة جداً من العالم. ونحن مستعدون أن نساند جميع التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الآفة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي وجه العولمة التي تولد تباهاً الأقوياء بقوتهم وتعاليمهم، يجب على المجتمع الدولي أن يسمو فوق الاختلافات بين أعضائه، ويجد الطرائق السوية للتغلب على الأثر السلبي للتحويلات التي تحدث الآن على التوازن الدولي الهش. وإذ يفعل المجتمع الدولي ذلك، يجب أن يعطي الأولوية لتوافق الآراء وتحقيق الاتفاق بين أعضائه، وأن ينبذ الخطوات التي تتخذ من جانب واحد، باسمه، ولكن بازدرء للمبادئ والقواعد التي تحكم ذلك المجتمع. ولذا فهناك حاجة ملحة إلى أن تجرأ

نحو خطير السلم والأمن في هذه القارة التي هي الآن أحوج من أي وقت مضى إلى السلم والأمن من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولذلك فإننا نشجب استمرار حالة الحرب في بلدان منطقة البحيرات الكبرى وبصفة خاصة الحرب المخربة التي تدور رحاها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن اللازم على جناح السرعة أن تبذل جهود حقيقية من جانب المجتمع الدولي تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية، وبالتعاون مع دول المنطقة حتى تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من ممارسة حقها في المصالحة الوطنية ومن تحقيق وحدة أبنائها وبناتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية. وهذا يعني انسحاب قوات العدوان التي تحتل الجزء الشرقي من ذلك البلد الشقيق.

وفيما يتعلق بأنغولا، فإن تشاد ترى أن السيد جوناس سافيمبي هو الطرف الوحيد المسؤول عن تدهور الحالة. ولذلك فإننا نتوجه بنداء حار إلى المجتمع الدولي وإلى مجلس الأمن ليعتبرفا بالتوجه الجديد لحركة يونيتا ويوفرا المساعدة اللازمة لتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا على الفور.

وفي القرن الأفريقي، فإن النزاع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا يهدد السلم في هذا الجزء من القارة. ويجب التمسك بحالة الهدوء النسبي التي سادت المنطقة بفضل جهود الوساطة التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك حتى يمكن تيسير عملية التفاوض التي تجرى لتحقيق تسوية سلمية للنزاع بين هذين البلدين الصديقين.

وعلى مقربة من هذين البلدين فإن حالة الحرب المستترة في الصومال لا تبعث على الاطمئنان. ويمكن في أي وقت أن تنشب الحرب في ذلك البلد حيث تبذر العناصر المختلفة في النزاع بذور الإرهاب. ومن المهم أن تبذل جهود متضافرة لإعادة دمج هذا البلد في المجتمع الدولي.

وأثار بؤر التوتر التي ابتليت بها القارة الأفريقية يمكن قياسها بعدد المشردين واللاجئين الذين ينتقلون من بلد إلى آخر بحثاً عن أرض ترحب بهم ناهيك عن الأعداد الضخمة من الضحايا الأبرياء بما في ذلك المشوهين والذين يتضورون جوعاً.

إن بلدي الذي عانى مؤخراً من أهوال الحرب، يدرك تماماً قيمة السلم ويناشد الضمير العالمي أن يضع حداً لهذه المآسي المتعددة التي يعاني منها السكان الأفارقة الأبرياء.

الاقتصادية الدولية. فمما يرثى له حقا أن عملية الانفراج البادية للعيان في الأوضاع السياسية الدولية، وفي عولمة الاقتصاد، لم تغير، على أي نحو، العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، حتى أن الاختلال الفاضح في الميزان بين الدول الغنية والدول الفقيرة يزداد اتساعا. وإذا كان النمو قد استمر في البلدان المتقدمة النمو لأكثر من خمسين عاما حتى الآن فقد حدث عكس ذلك في البلدان النامية، حيث ظل النمو راكدا، إن كان لم يتراجع. وبذلك فإن المشكلات الأزلية الماثلة في المديونية، وفي تدهور معدلات التبادل التجاري قد تفاقمت بمشكلة التهميش المستمر للبلدان النامية، ولا سيما بلدان قارتنا الأفريقية، في دوائر الاقتصاد العالمي.

وفي سبيل تحقيق هدف النمو والتنمية الدائمين، لمصلحة الجنس البشري، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل على إيجاد نظام يقوم على قواعد عادلة، ومنصفة وأكثر انفتاحا؛ والتحرير المتدرج للتجارة في السلع والخدمات وإزالة العوائق التي تعوقها ونبذ جميع أشكال الحمائية؛ إلى آخره. ولذا، فإن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تتيح لأفريقيا أن تحقق النمو المستدام الذي ينبغي أن يؤدي إلى التنمية الحقيقية.

وختاما نود أن نكرر دعمنا الكامل للأمم المتحدة، سواء في صون السلم والأمن الدوليين، أو في إقامة نظام دولي عادل ومنصف.

ولكن إذا أرادت الأمم المتحدة أن تؤدي الدور الذي أسند إليها كاملا، فعليها أن تتكيف مع حقائق العصر. يجب أن تكون تحوز الثقة وألا يشكك في شرعيتها. ومجلس الأمن، في شكله الحالي، بعيد عن تحقيق هذه المثل العليا، لسببين رئيسيين هما: أولا، إن تكوين المجلس لا يعكس بالمرّة آراء الجميع، وخصوصا آراء أقل البلدان وأصغرها، وثانيا إن المجلس ينهج سياسة قائمة على أساس الكيل بمكيالين، مما يجعل مقرراته موضع مؤاخذة متزايدة.

ونظرا لهذا الوضع، هناك حاجة بادية للعيان إلى إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن يستجيب هذا الإصلاح لتوقعات الدول الأعضاء. ومعنى ذلك أنه لا بد من إعادة تشكيل المجلس، وكذلك من استعراض إجراءاته في صنع القرار، ولا سيما حق النقض، الذي يستعمل ويساء استعماله. ويجب أن نؤكد، من جديد، الموقف الذي اتخذته الجمعية الأخيرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية: وهو أن القارة الأفريقية ينبغي أن تكون ممثلة تمثيلا منصفا في تلك الهيئة، التي يوضع فيها مصير البشرية كلها في كفة الميزان. فمن غير المتصور، ومن

الأمم المحبة للسلم والعدالة بصوتها لشجب التدخلات المتواترة بكثرة في الشؤون الداخلية للدول، وأن تتخذ موقفا إجماعيا ضد الجزاءات الاقتصادية التي كثيرا ما لا تجدي، وتكون غير عادلة ومنطوية كذلك على جرائر اجتماعية.

ولهذا السبب تدين تشاد مرة أخرى بشدة العجلة التي حدثت بها الضربات الجوية من جانب واحد ضد مصنع بسيط للأدوية في السودان، فسببت إزهاق أرواح بريئة في ذلك البلد الشقيق المجاور. وفي هذا الصدد، يكرر تشاد الإعراب عن مساندته للنداء الذي وجهه من هذه المنصة الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، إرسال بعثة لتقصي الحقائق، تتولى دراسة هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بمسألة لوكربي، فبينما نؤيد القرار الذي اتخذته آخر مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أوغادوغو، في هذا الموضوع، يطيب لتشاد كذلك أن ترى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وقد وافقتا على إجراء محاكمة المشتبه فيهما في بلد محايد. ونحن نناشد هذين البلدين وهولندا التفاوض مع ليبيا، إما مباشرة أو من خلال وساطة الأمين العام للأمم المتحدة، في سبيل وضع ترتيب لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨)، فيتم بذلك وضع منهجيات المحاكمة، بما فيها تدابير الأمن والضمانات للمشتبه فيهما. إن هذه المفاوضات لا غنى عنها إذا أريد إيجاد حل لهذه المسألة حقا.

وبعد، فنرجو ألا يساء فهم سياستنا. نحن ندين بكل مشاعرنا الإرهاب بجميع أشكاله. والضحايا الكثيرون للأفعال الإرهابية الحديثة ضد سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، وكذلك ردود الفعل المأساوية التي أعقبتها، تجبرنا على أن نؤكد، من جديد، وبشدة أنه لا توجد غاية يمكن أن تبرر هذا اللجوء إلى أصولية تهجمية وعمياء.

ومن الواضح أن اليأس الذي لا حد له الذي يتردي فيه ملايين البشر، لا يمكن تخفيفه باستعمال القوة، أيا كان مصدرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأصولية المتطرفة التي كثيرا ما يندد بها اليوم، ليست حكرا على أية عقيدة بالذات. ومما يحد حتما من مدى الأفعال التي تتخذ لاحتوائها، أن تعزى هذه الأصولية بلا تدبر إلى أحد الأديان أو أحد الشعوب.

ولذا نؤيد النية إلى عقد مؤتمر دولي سريعا، تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع المنهجيات لتعاون دولي فعال، للقضاء التام على الإرهاب بجميع أشكاله.

وبخصوص أمر آخر يتعلق بالشواغل السابقة، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الراهنة للعلاقات

الإيجابي ورغبتها الصادقة في التوصل إلى اتفاق ينهي الجمود على هذا المسار، بما في ذلك قبولها الكامل والواضح لهذه المبادرة.

ومن هنا، فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بالاستجابة الكاملة للمبادرة الأمريكية، وتنفيذ ما التزمت به من اتفاقات وإزالة كافة العقبات أمام التوصل إلى اتفاق حول إعادة الانتشار وغيرها من المسائل العالقة، بحيث يمكن تحقيق تقدم فعلي على هذا المسار ينهي الجمود ويؤدي إلى استئناف المسيرة السلمية والوصول بها إلى غايتها، بما يكفل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

إن التذرع باعتبارات أمنية للحيلولة دون إحراز تقدم فعلي سيؤدي إلى مزيد من تردي أمن الجميع في المنطقة. ولا يمكن أن يتعزز الأمن إلا من خلال تحقيق سلام عادل مشرف تقتنع به الشعوب وتدافع عنه.

إن مدينة القدس المحتلة هي أهم عناصر النزاع العربي الإسرائيلي في مختلف المراحل التي مر بها، وهي جزء من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ينطبق عليها ما ينطبق على باقي هذه الأراضي، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

وإننا ندعو إسرائيل إلى وقف وإلغاء كافة الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع المدينة المقدسة، التي تقرر إرجاء البت في مصيرها إلى مفاوضات المرحلة النهائية وفقاً لاتفاق أوسلو، الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن أية إجراءات أحادية الجانب، قبل انتهاء هذه المفاوضات، تعتبر انتهاكاً لاتفاق أوسلو ولكافة قرارات الشرعية الدولية. وإلى أن يبت في أمر المدينة يجب أن تبقى مفتوحة لكل المؤمنين بالله من الأديان السماوية الثلاثة. وقد تحمّل الأردن عبر السنين الطويلة مسؤولية الحفاظ على قدسية القدس، كما أخذ على عاتقه في ظروف الاحتلال إعمار الأماكن المقدسة ورعايتها والعناية بها.

ومن ناحية أخرى، فإن على إسرائيل أن توقف كافة الإجراءات الأحادية الجانب ضد الشعب الفلسطيني من إغلاق وحصار واعتقال وهدم للبيوت ومصادرة للأراضي، وبناء للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وعليها رفع القيود التي تحول دون انطلاق الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الشعب الفلسطيني من البدء بإقامة علاقات اقتصادية طبيعية مع العالم الخارجي بعيداً عن الهيمنة والسيطرة على اقتصاده. كما أن عليها أن تتعامل مع الشعب الفلسطيني كشريك لها في عملية

المتعذر القبول بأن يظل قطاع هام من البشرية يعاني من جفوة قرارات لم يشارك في اتخاذها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية السيد عبد الإله الخطيب.

السيد الخطيب (الأردن): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتقديم التهاني لكم، ولحكومة وشعب أوروغواي، بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، وأن أعرب عن بالغ التقدير والامتنان لسلفكم، سعادة السيد هينادي أودوفينكو، على إدارته الناجحة والمتميزة للدورة الماضية.

وأود أن أشيد بجهود الأمين العام السيد كوفي عنان، من أجل رفعة هذه المنظمة وتحقيق الأهداف والغايات النبيلة لميثاقها، وأن أنوه، بشكل خاص، بتقريره عن أعمال المنظمة مؤكداً على دعم وفد بلادي وتعاونه الكامل مع الأمين العام في مساعيه الرامية إلى إحلال السلام والأمن في العالم.

ولقد آمن الأردن دوماً بالأهداف والغايات النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، وعمل كل ما في وسعه من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة المضطربة من العالم، التي عانت شعوبها من ويلات الحروب والنزاعات والقتل، في ظل ظروف صعبة، اتسمت بالمواجهة والاستقطاب على مدى نصف قرن. وكان الأردن دائماً، بقيادة صاحب الجلالة، الملك حسين بن طلال المعظم، يمثل واحة أمن واستقرار، ويرفع صوت العقلانية والاعتدال. وقد تحمّل في سبيل ذلك الكثير، مما استنزف من موارده الطبيعية والمالية والاقتصادية، وشكّل عبئاً إضافياً على مسيرته الإنمائية.

ولقد بذل الأردن خلال العقود الماضية جهوداً متواصلة لتحقيق تسوية سلمية مشرفة للنزاع العربي الإسرائيلي، وما يزال يسعى إلى ذلك من خلال التزامه بمعاهدة السلام التي توصل إليها مع إسرائيل ضمن إطار مدريد، ومن خلال العمل على دعم الجهود الهادفة إلى التوصل لاتفاق على المسار الفلسطيني الإسرائيلي والمسارات الأخرى.

إلا أن عملية السلام لا تزال متوقفة رغم ما يبذل من جهود لتحريكها، بما في ذلك المبادرة الأمريكية على المسار الفلسطيني. وإننا إذ ندرك مركزية المسار الفلسطيني وأهميته لنقدر للقيادة الفلسطينية موقفيها

زعزعة الاستقرار في المنطقة نتيجة للإحباط الناجم عن ازدياد الفقر والبطالة وتدهور الحالة الاقتصادية لهم.

إنه من المحزن أننا ما زلنا نتحدث عن الأوضاع المتردية للاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية، في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبهذه المناسبة، فإننا مدعوون إلى العمل من أجل مزيد من الالتزام باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وإيجاد آلية دولية فاعلة لتطبيق المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بعيداً عن الانتقائية والازدواجية. كما أننا مدعوون لتحقيق التوازن بين هذه المواثيق الدولية من جهة، والأنظمة والقوانين الوطنية المعمول بها في مختلف دول العالم من جهة أخرى، ودون المساس بمبدأ سيادة الدولة. ومن هنا نرى أن نعيد التذكير بالدعوة التي أطلقها سمو الأمير الحسن ولي العهد من على هذا المنبر، لإيجاد نظام إنساني دولي جديد.

وبهذه الروح، فقد شارك بلدي في وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في روما هذا العام، وأيدّ اعتماده.

إن التعاون والتعايش بين الأديان والمجموعات الإثنية المختلفة يتطلب صيغة من حوار الأديان والحضارات لتحل محل نظرة الصراع والخوف من الأجانب الآخذة في الظهور والانتشار مؤخراً. ومن شأن الحوار بين الأديان إبراز قواسم مشتركة بين العقائد المختلفة لشعوب العالم، وتفسير أسسها للأطراف الأخرى، لتسهيل فهمها والتعايش مع المؤمنين بها. إن حوار الأديان المنشود يشكل الوسيلة الأفضل لمواجهة بوادر العداء ومحاولات تشويه صورة الإسلام والمسلمين، سواء المقيمين في بلادهم أو المهاجرين إلى دول غير مسلمة. إن الضرورة تستدعي فهماً أعمق للإسلام والمسلمين، وابتعاداً عن التعصّب الأعمى الذي يقود إلى التعميم غير المنصف على ما يربو عن مليار مسلم، ويضعهم في قالب واحد، ثم ينطلق من هذه النظرة ضيقة الأفق لمعاداة الإسلام والمسلمين إزاء خلفية أعمال اقترفتها أقلية هي أبعد ما تكون عن المسلمين وتعاليم الإسلام السمحة.

إن الحديث عن حقوق الإنسان يقود إلى الحديث عما يتعرض له الشعب العراقي من معاناة مستمرة عبر السنوات الثماني الماضية، بسبب الجزاءات الاقتصادية. وإننا، في الوقت الذي ندعو فيه حكومة العراق إلى التنفيذ الكامل والدقيق لقرارات مجلس الأمن كافة، وإلى التعاون التام والبنّاء مع الأمم المتحدة لتحقيق ذلك، وإلى الالتزام بإعادة الأسرى والمفقودين الكويتيين، نهيّب بالمجتمع

السلام، يتطلع نحو العيش معها جنباً إلى جنب على أساس حسن الجوار والمساواة؛ لا أن تتعامل معه كشعب محتل.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات على المسارات الأخرى، فعلى إسرائيل أن تثبت جدتها فيما يتعلق باستئنافها مع كل من سوريا ولبنان، من النقطة التي كانت قد انتهت إليها، بما يضمن انسحاب إسرائيل من الجولان السوري إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بالانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان والوصول إلى اتفاقات سلام معهما على طريق تحقيق السلام الشامل في المنطقة.

وبعد مرور خمسة عقود على مأساة اللاجئين الفلسطينيين، ما زالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تقوم بواجبها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وذلك اعترافاً من المجتمع الدولي بمسؤوليته إزاء هذه المأساة. لكن الوكالة عانت خلال السنوات الأخيرة، وما زالت تعاني، من أزمت مالية حادة تهدد أحياناً بوقف خدماتها أو إنهاء عملها. وهنا نود أن نؤكد مجدداً على الأهمية البالغة التي يوليها الأردن لاستمرار عمل الوكالة، خاصة وأنه يستضيف أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين ويقدم لهم الخدمات بكلفة تكاد تتجاوز موازنة الوكالة بكاملها.

إن موقف الأردن الثابت حيال هذه المسألة يقضي بضرورة استمرار الوكالة في عملها إلى أن تنتهي مشكلة اللاجئين تماماً بالعودة إلى أراضيهم وديارهم و/أو تعويضهم استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وإن مجرد انتهاء مهلة الخمس سنوات المحددة استناداً إلى اتفاق أوسلو كمرحلة انتقالية لا يعني أبداً انتهاء مهمة الوكالة أو انتهاء الحاجة إلى وجودها؛ بل إن الشرط الأساسي لذلك هو الاتفاق على حل مشكلة اللاجئين بشكل نهائي، وتنفيذ هذا الاتفاق بشكل كامل غير منقوص.

وإننا نضمهم وجود الوكالة واستمرار عملها من خلال أبعاد ثلاثة هي: البعد الإنساني والبعد السياسي والبعد القانوني. وإن تجاهل أي من هذه الأبعاد يشكل مساساً بالمسؤولية الدولية عن مأساة اللاجئين الذين شردوا من ديارهم. وعليه، فإننا نناشد الدول المانحة الاستمرار في تقديم مساهماتها للوكالة، وزيادة هذه المساهمات ما أمكن، وبما يتناسب مع الزيادة الطبيعية للاجئين وتأمين الحاجات الإنسانية الأساسية لهم. كما نناشد جميع الدول المقتدرة مالياً تقديم الدعم المالي اللازم للوكالة.

إننا ننبه إلى أن توقف الوكالة عن تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط سيشكل في حد ذاته مصدراً إضافياً لتعثر عملية السلام، فضلاً عن

النزاعات الإقليمية والتنبيؤ بها قبل نشوبها، والحيلولة دون وقوعها واستفحالها.

إن المفهوم الشامل للأمن، بما ينسجم مع التطورات والمفاهيم التي نضجت حديثاً، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال سياسة الاستقطاب، قد أضحى مفهوماً واسعاً يحمل في ثناياه كافة الهموم والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، إذ يمكن لهذه المشاكل أن تقود قطاعات واسعة من مجتمعاتنا إلى التهميش والإحباط، مما ينبت بذور عدم الاستقرار والقتل، التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة، وخلق نزاعات جديدة. كما يمكن أن تؤدي إلى نمو الإرهاب وانتشاره بشكل يدعو إلى القلق. ولطالما دعا الأردن إلى اجتثاث آفة الإرهاب من جذورها، عن طريق القضاء على أسبابها، وإشاعة العدالة والحلول السياسية التي قبلها الشعوب وتحافظ عليها، بالإضافة إلى مواجهة الإرهاب بما يتطلبه من حزم ومن عمل دولي منسق ومنظم تحت مظلة الأمم المتحدة، وبهدي من ميثاقها، لإيجاد الآليات المناسبة والفعالة لمكافحة الإرهاب. وهنا فإننا ندين حادثي التفجير الإرهابيين في كل من نيروبي ودار السلام. ونشجب بكل قوة عمليات الإرهاب بكل أنواعها وأشكالها، ومهما كانت مصادرها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ما تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي من جهود دؤوبة أكدتها في قمته الثانية عشرة التي عقدت في طهران خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لوضع مدونة للسلوك توحد نظرة الدول نحو الإرهاب، وتنسق عمل هذه الدول لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

تتعقد دورتنا هذه والعالم يشهد نزاعات وصراعات في مناطق مختلفة، مثل البلقان وآسيا وأفريقيا. ففي كوسوفو، ما زالت المجازر ترتكب ضد الأبرياء رغم صدور قرار مجلس الأمن الأخير بخصوص الحالة هناك. كما لا يزال القتال جارياً في أفغانستان والكونغو وغيرها، رغم الجهود الدولية المبذولة من أجل حقن الدمار وإيجاد الحلول ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

إن عمليات حفظ السلام من أهم النشاطات التي تضطلع بها منظماتنا الدولية من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم. ولقد آمن بلدي، الأردن، بالغايات النبيلة لهذه النشاطات فشارك منذ سنوات عديدة فيها.

لقد خطا العالم خطوات إيجابية هامة نحو التخلص من الألغام المضادة للأفراد، التي تحصد كل عام آلاف الأرواح البريئة، وتترك آلافاً أخرى بإعاقات تحول دون ممارستهم لحقهم الطبيعي في الحياة. وإدراكاً من الأردن لأهمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فقد قرر

الدولي للعمل على رفع المعاناة عن الشعب العراقي، كما نؤكد على استقلال وسيادة كل من العراق والكويت ووحدة أراضيها.

لقد عانت، ولا تزال، شعوب أخرى في المنطقة من جراء الجزاءات، كالشعبين الليبي والسوداني. كما أن شعوب دول أخرى غير تلك المستهدفة بالجزاءات تعاني من وطأة هذه الجزاءات. وقد كان بلدي، الأردن، على رأس الدول التي تعرض اقتصادها لأضرار بالغة من جراء الجزاءات المفروضة على العراق. ورغم ذلك، فقد تحملنا بصبر، بل وبذلنا ما في وسعنا من أجل الالتزام بقرارات مجلس الأمن احتراماً للشرعية الدولية.

تشكّل أسلحة الدمار الشامل مصدراً خطيراً من مصادر التوتر وعدم الاستقرار. وقد ابتليت منطقة الشرق الأوسط بوجود هذا النوع من الأسلحة فيها. ولعل الحل الأمثل للتخلص من أسلحة الدمار الشامل والقضاء على التوتر وعدم الاستقرار الناجمين عن وجودها، هو التوصل إلى معاهدات دولية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في مناطق مختلفة من العالم، بما فيها الشرق الأوسط.

إننا ننظر بقلق بالغ إلى إجراء تفجيرات نووية مؤخراً في منطقة جنوب شرق آسيا، في إطار سباق تسلح ستكون له، إذا ما استمر، نتائج بالغة الخطورة. وقد سعت أغلبية دول العالم، خلال فترة طويلة، إلى الالتزام بضمانات دولية تحول دون انتشار واستعمال الأسلحة النووية. وإنه لمن المؤسف أن يتم الابتعاد عن ذلك الالتزام الأخلاقي الذي حال في السابق دون الوقوع في فخ سباق عبيثي للتسلح النووي في تلك المنطقة.

وبهذا الصدد، فإننا ندعو كافة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك، صوتاً للأمن والسلام الدوليين، وبما يساهم في بلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل، وتخليص البشرية من رعب الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إننا ننظر إلى التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل بحساسية خاصة؛ حيث تملك إسرائيل وتطور ترسانة من الأسلحة النووية. كما أن احتمال مواجهتها مع دول أخرى تملك مثل تلك الأسلحة أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يجعلنا نعيش تحت تهديد تلك الأسلحة ومخاطر استخدامها في أي وقت؛ الأمر الذي يدفعنا إلى المطالبة بضرورة وجود آلية إقليمية للأمن، وإلى وجود منبر يسمح ببحث هذا الموضوع بصورة تكفل إبعاد شبح هذا التهديد. وفي هذا السياق، تدعو الحاجة إلى إقامة مراكز في المنطقة لفض

هذا النظام عن الهيمنة وعدم التكافؤ، والنظر إلى الأمم المتحدة كإطار ينظم هذا التعاون، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز شعور الدول الصغيرة بالعدالة.

إننا نأمل، ونحن على أبواب الألفية الثالثة، أن يتعزز الحوار بين الشعوب والحضارات، وأن تنطلق المواقف والأفعال من حقيقة أن ما نفعله اليوم يؤثر على مستقبل أجيالنا القادمة. وإن حرصنا عليها يحتم أن نهيئ لها ظروفًا أفضل من تلك التي عاشها الجيل السابق. وهذا لا يتم إلا بتبني التفاهم والتعايش، ويعتمد على وجود الإرادة السياسية لخلق عالم أفضل. إننا على ثقة بأن الأجيال القادمة تستحق منا ذلك، وعلى ثقة أيضا أننا نستطيع أن نقدم لها ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل توماس موتسوواهي ثاباني، وزير الشؤون الخارجية في ليسوتو.

السيد ثاباني (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقدم لكم، السيد الرئيس، بأحر تهانينا على انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وانتخابكم يشهد على التقدير العميق الذي نكنه لكم وبلدكم. ويمكنكم أن تعولوا على تأييدنا وتعاوننا المطلقين أثناء السنة القادمة. واسمحوا لي، سيدي، أن أحيي - من خلالكم - سلفكم الميجل، السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا السابق، للطريقة القديرة التي قاد بها الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

وفي خطابكم، السيد الرئيس، في افتتاح هذه الدورة، طلبتم منا أن نركز اهتمامنا على القضايا الرئيسية لعصرنا. وقائمة القضايا التي قدمتموها كانت شاملة، ولكنني أود هنا أن أسلط الضوء على بعض منها فقط دون إصدار حكم على أهميتها النسبية.

وبناء على طلب مجلس الأمن في العام الماضي، قدم الأمين العام تقريرا عن أسباب النزاع في أفريقيا. وهو تقرير ممتاز يستحق الأمين العام عليه الثناء. والأحداث التي وقعت مؤخرا في ليسوتو تتفق وتشخيص الأمين العام إلى حد بعيد. ولا يمكن أن يكون أقرب إلى الحقيقة من ملاحظة الأمين العام أنه

"حيثما لا توجد مساءلة كافية للقادة، تفتقر الأنظمة إلى الشفافية، ولا توجد محاسبة كافية، ولا يوجد تمسك بسيادة القانون وتندم الوسائل السلمية لتغيير أو استبدال القيادة، ولا يوجد

الانضمام إليها. كما تبنت جلالته الملكة نور الجهد الدولي لتخليص البشرية من هذا التهديد الخطير، مما يجسد إيمان الأردن بالأبعاد الإنسانية والأهداف النبيلة لهذه الاتفاقية.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة من هذا القرن تطورات تركت أثرا بالغا على الاقتصاد العالمي، ومنها الانتقال إلى اقتصاد السوق، وإزالة الحواجز الاقتصادية، والتوجه نحو عولمة الاقتصاد، وما تضعه هذه التطورات من أعباء على الدول النامية واقتصاداتها، الأمر الذي يتطلب إيجاد الوسائل الكفيلة بتجنب الآثار السلبية الناتجة عنها على هذه الدول ومساعدتها على موازنة اقتصاداتها مع هذه التغييرات، والاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. من ضمن هذه الوسائل التزام الدول الغنية بزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية، والعمل على إيجاد حلول شاملة لمشكلة الديون الخارجية، ودمج الدول النامية في النظام العالمي للتجارة الحرة، وتحسين شروط التبادل التجاري.

لقد عانى الأردن، كدولة نامية، من مشاكل اقتصادية تفاقت وزادت سوءا على إثر حرب الخليج في مستهل التسعينات. وقد اتبع الأردن، بمساعدة صندوق النقد الدولي، سياسات تصحيحية هيكلية حققت نجاحا ملموسا، وتمكن من تخفيض عجز الموازنة وحجم الديون الخارجية. وتم تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية، وإصلاح النظم المالية وقطاع البنوك، وتفعيل دور القطاع الخاص. إلا أننا لا نزال نواجه ظروفًا اقتصادية صعبة نظرا للأوضاع الإقليمية، بالإضافة إلى تأثرنا بالأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا التي ارتبطنا بعدد منها بعلاقات اقتصادية وثيقة حيث تأثرت صادراتنا إليها بسبب تلك الأزمة بصورة حادة.

إن تحسين الظروف الاقتصادية في منطقتنا يتطلب إزالة الحواجز والقيود التي تعترض أنسياب البضائع والخدمات بين دولها، والتعاون بين هذه الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية.

ندرك جميعا أن المشاكل والتحديات التي نواجهها تزداد حجما وتعقيدا ومعظمها لا يمكن حله بصورة منفردة أو فورية، مما يتطلب زيادة تعاوننا للتعامل معها انطلاقا من الاعتماد المتبادل والترابط بين ما يجري في أجزاء مختلفة من العالم. إذ أننا إنما نعيش في عالم واحد تتقلص فيه المسافات وتزول الحواجز. إن إدامة هذا التعاون لما فيه صالح الإنسانية يتطلب الابتعاد عن المواجهة والالتزام بالقانون الدولي من قبل الجميع، إذ يجب ألا تكون أي دولة فوق سلطة هذا القانون. كما أن ذلك يتطلب تعزيز الديمقراطية في النظام الدولي، وابتعاد

بالعاصمة ماسيرو، امتدت فيما بعد إلى مدن أخرى في البلاد.

وعلى الرغم من أنه لم يعرف بعد على وجه التأكيد الحجم الكامل للضرر الذي أصاب الهيكل الأساسي التجاري، فإن التقديرات الأولية له تفوق ٢٠٠ مليون دولار. وهذا المبلغ عبء ثقيل على الاقتصاد الهش بالفعل لبلد من أقل البلدان نموا مثل ليسوتو. ولهذا تناشد حكومة ليسوتو المجتمع الدولي تقديم المساعدة لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرت بفضاعة شديدة.

لقد أجرينا بالفعل اتصالات مع البنك الدولي التماسا لتقييم دقيق لاحتياجاتنا في هذا الصدد، وما أن تعرف تلك الاحتياجات سنوجه نداء محدود الهدف. وإضافة إلى المساعدات المتعلقة بإعادة تشييد العمران، فمن الواضح تماما أن نوع المساعدة التي كان يوجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض المانحين الثنائيين لإعادة توجيه الأفكار في جيشنا لم تحقق حتى الآن أثرا دائما. ولقد كان تاريخ الجيش في ليسوتو محزنا، وهو جيش كان متخما عن عمد بمؤيدي حزب سياسي واحد عندما كان ذلك الحزب في السلطة لمدة تربو على العشرين عاما. ونتيجة لذلك، وجد جيشنا صعوبة في الخضوع لسلطة السيد الجديد. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة الحاجة الماسة إلى إصلاح جيش ليسوتو، على غرار ما حدث في هايتي تحت الإشراف الدولي.

وعلاوة على ذلك، تحتاج الأحزاب السياسية جميعها إلى إخضاع نفسها للنظام وللمسؤوليات بوصفها عناصر فاعلة في النظام الديمقراطي. وهذا يشمل تقبل الهزيمة في الانتخابات العامة. وبخلاف ذلك، فإنه ينبغي كشف الساسة الذين يتعمدون تقويض الثقافة الديمقراطية، وعلى المجتمع الدولي أن يصممهم رسميا بأنهم مجرمون مثلما فعلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع سافمبي في أنغولا.

ومنذ عام ١٩٩٢، شرعت ليسوتو في برنامج لترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أظهرت الأزمة الحالية على نحو واضح مدى صعوبة إشراك أناس شاغلهم الوحيد هو تحقيق السلطة السياسية الشخصية في هذه العملية.

وحكومة ليسوتو ممتنة لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لإسهامها مرة أخرى في إبطال إنقلاب في ليسوتو. ولقد عبرت تلك الجماعة تعبيرا عمليا عما أصبح التزاما لأفريقيا عموما بكارهية إسقاط الحكومات الشرعية بالطرق العسكرية، وذلك على غرار ما حدث مؤخرا في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

احترام لحقوق الإنسان، تصيح السيطرة السياسية مفرطة الأهمية، وترتفع المخاطرة بدرجة خطيرة". (A/52/871، الفقرة ١٢)

وتجربتنا في ليسوتو مؤخرا هي أنه من المرجح أن تظهر القلاقل، حتى عندما تدرك الحكومات إدراكا تاما الحاجة إلى العمل بهذه النصائح، إن لم تلتزم بها بالمثل الأطراف السياسية الأخرى.

وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٨ أجريت انتخابات عامة في ليسوتو تحت إشراف اللجنة الانتخابية المستقلة التي أنشئت بالتعاون مع كل الأحزاب السياسية. وهذه اللجنة، وهي مؤسسة جديدة في تاريخ ليسوتو، ليست لها تجارب سابقة. وراقب الانتخابات ٤٠٠ مراقب محلي و ١٥٠ مراقبا دوليا، من بينهم مراقبون من الأمم المتحدة، وقد أعلنوا كلهم أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. ولكن سرعان ما زعمت ثلاثة أحزاب من أحزاب المعارضة الإثني عشر أن كونغرس ليسوتو للديمقراطية قد كسب الانتخابات بالتزوير. وحاول ثابو مبيكي، نائب رئيس جنوب أفريقيا، أن يتوسط في هذا النزاع، ووافقت كل الأحزاب على مراجعة لنتائج الانتخابات تتولاها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لكي تقرر وجود تزوير من عدمه. ولجنة التحقيق، التي أصبحت تعرف بلجنة لانغا نسبة إلى رئيسها، القاضي بيوس لانغا من جنوب أفريقيا، وجدت أنه وإن كانت هناك بعض المخالفات الإدارية، إلا أنه لم يكن هناك تزوير وأنه لا يمكن القول بأن الانتخابات لا تمثل رغبة الناخبين.

ولكن حتى مع عدم وجود تزوير، أصرت أحزاب المعارضة على استقالة الحكومة، وحل البرلمان، وتأليف حكومة وحدة وطنية يشكلها الملك وتمثل فيها كل الأحزاب الكبرى بالتساوي. ولكي تحقق أحزاب المعارضة ذلك الغرض، تمردت على القانون، مما أسفر عن تمرد الجيش، وقيام صفار الضباط بطرد هيكل القيادة بالعنف وبطريقة غير شرعية، ودعم صفار الضباط هؤلاء للعصيان المدني الذي قادته المعارضة استعدادا للاستيلاء على السلطة.

وفي إطار حالة الانقلاب الفعلي هذه، ناشد رئيس وزراء ليسوتو رؤساء بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وموزامبيق تقديم المساعدة العسكرية لاستعادة القانون والنظام وإنفاذ الضبط والربط في جيش ليسوتو. وتحملت المسؤولية بوتسوانا وجنوب أفريقيا، الدولتان العضوان في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نيابة عن الجماعة كلها. وبينما كانت قوات الجماعة تعمل على إخماد تمرد الجيش والانقلاب الفعلي، شن مؤيدو أحزاب المعارضة حملة تخريب ونهب في الحي التجاري الرئيسي

الطريق لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك نحتاج إلى مضاعفة جهودنا لتحقيقه.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، شهدنا الاهتمام يكاد يركز تركيزا كليا، للأسف، على الحقوق المدنية والسياسية، مع إنباء اهتمام أقل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وغالبا ما ينسى الناس أن التنمية حق من حقوق الإنسان. وهذا النهج الضيق يتجاهل الصلة الهامة والقائمة بين التنمية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وقد كان الهدف من الإعلان المتعلق بالحق في التنمية هو التشديد على مثل هذه الصلة، ولكن من المؤسف أنه لا يزال يتعين إدراج هذا الحق، الذي هو آخر الحقوق المعترف بها، في برامجنا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وإذ نحتفل بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا نجد موضوعا أعظم مغزى من إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وعلى مدى الخمسين عاما الماضية تولدت هذه الفكرة من إدراك عدم كفاية المحاكم المحلية غالبا لردع جرائم تقع في إطار القانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى عدم معاينة الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان. وكان اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قبل ثلاثة أشهر تتويجا لمعركة طويلة خاضها أناس شجعان، من الرجال والنساء، من أجل العدالة. ولذلك يمثل هذا النظام الأساسي التركة التي نضخر بتقدّمها للأجيال المقبلة.

وعلى مدى سنوات التفاوض بشأن نظام روما الداخلي، أكدت ليسوتو على الدوام الحاجة إلى محكمة يمكن أن نشق فيها: محكمة فعالة مستقلة نزيهة تتمتع بالقبول العالمي. ولتحقيق هذا، تعيّن حل عدد من المشاكل الشائكة الحساسة على مدى الأسابيع الخمسة التي استغرقتها مؤتمر روما. وبينما لم يتضمن ذلك النظام الأساسي كل ما تمنيناه، فإننا نعتقد أن الجوانب الإيجابية التي ينطوي عليها ذلك النظام تفوق كثيرا عناصره السلبية.

وإذا أريد أن يتحقق في السنوات المقبلة المزيد من الاحترام للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، تعين على الدول كافة أن تأخذ المحكمة الجنائية الدولية مأخذ الجد وأن تعتمد تدابير لضمان بدء تشغيل المحكمة دون تأخير. ولذلك فإننا نحث الأمين العام على الدعوة إلى عقد اجتماع للجنة التحضيرية في مطلع عام ١٩٩٩ لكي تبدأ العمل على النظام الداخلي، والأدلة، والمبادئ التوجيهية التي تهدي بها المحكمة فيما يختص بعناصر الجرائم، واتفاق المقر، وغير ذلك من الصكوك. كما ندعو الجمعية العامة إلى إقرار نظام روما الأساسي ونحت الدول

وقد أكد مدى الخروج على القانون في ليسوتو مؤخرا الحاجة إلى الرقابة على الحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد حدث مؤخرا في ليسوتو أن تمكن شبان صغار معظمهم دون العشرين من ترويع المواطنين الملتزمين بالقانون عندما استخدموا البنادق وأرغموهم على تسليم ممتلكات الحكومة وإخلاء المكاتب الحكومية والمؤسسات الصناعية الخاصة. ولقد شاعت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدرجة أنها تشجع على اعتياد اللجوء إلى العنف، الأمر الذي يهدد تماسك مجتمعات عديدة ورفاهها. فهذه الأسلحة التي تتسم بتدني تكنولوجيتها ورخص ثمنها وسهولة استعمالها - ويبلغ عددها مئات الملايين - تتسبب فيما يصل إلى ٩٠ في المائة من الوفيات في الصراعات المعاصرة. وهذا الانتشار يسهم في العنف وفقدان الأرواح والممتلكات وعدم الاستقرار الاجتماعي وتعطيل التنمية الاقتصادية وتهديد الحكم الديمقراطي.

وخلال الحرب الباردة لم تركز جهود الرقابة على التسليح ونزع السلاح إلا على منظومات الأسلحة الرئيسية، مثل الدبابات والمقاتلات النفاثة والأسلحة النووية. ورغم أن هذا قد بدأ يتغير في السنوات الأخيرة، فلا تزال المعايير الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة غير موجودة. ولا يزال إنتاج هذه الأسلحة والاتجار بها وحيازتها بلا رصد أو تنظيم أساسا. ولذلك، تؤيد ليسوتو بشدة الجهود الحالية الرامية للتوصل إلى حل دولي لهذه المشاكل التي يفرضها الانتشار غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ولعله أمر مفهوم أن حكومة ليسوتو تشعر بخيبة الأمل لأن جهودها الرامية إلى بناء وتدعيم ثقافة الحكم الديمقراطي قد منيت بنكسة، لا سيما في هذه السنة التي نحتفل فيها بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إلا أن ليسوتو لن تحيد عن الطريق الذي اختارته للتقدم صوب الحكم الديمقراطي الحق الذي في ظله ينعم جميع المواطنين بحقوقهم في الحرية السياسية والسعادة الشخصية.

ومنذ خمسين عاما، وضعت شعوب العالم معايير لأمنها وسعادتها ورفاهها وضمنتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الفترة التي انقضت منذ ذلك الحين، أخذ المجتمع الدولي والأمم المتحدة يخطوان خطوات عظيمة في مجال حقوق الإنسان. ومما له مغزى عظيم معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية التي اعتمدت وشملت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ومما يؤسف له أن المعركة الهادفة إلى تحقيق العالمية الفعلية لحقوق الإنسان، لم يكتب لها النصر الحاسم، رغم أنه ليس ثمة شك في أننا على

جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاستجابة لرغبات البشرية جمعاء بحظر الأسلحة النووية ومحوها من تاريخ التجربة البشرية وذلك بالتفاوض على معاهدة ملزمة بشأن مثل هذا الحظر.

وتؤيد ليسوتو جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وهناك اتفاق عام على ضرورة إضفاء المزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن وعلى زيادة شفافية أساليب عمله. وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول، تمثل الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لتحقيق حلمنا بالأمن الجماعي والتنمية. ولذلك، ساورنا الانزعاج لأن الجهود الرامية إلى إصلاح المنظمة تتعثر في أكثر المجالات أهمية، ألا وهو إصلاح مجلس الأمن. ولقد أناط الميثاق بذلك الجهاز أهم المسؤوليات على الإطلاق، وهي مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. ولقد ظل الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن يعمل ما يقرب من الخمس سنوات دون أن يتوصل إلى نتيجة. وقد حان الوقت الآن لإعداد نص تفاوضي وبدء المفاوضات، وإلا فستتحول التجربة كلها إلى تمثيلية نمل جميعا من مشاهدتها.

إن ويلات الصراعات في أفريقيا مستمرة في تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة. ويساور ليسوتو قلق بالغ إزاء عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) للجدول الزمني المتفق عليه لتسوية الصراع في أنغولا، وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لذا فإننا ندعو المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن التطبيق الصارم والحازم للتدابير التي أمر بها المجلس، خاصة في إطار القرارين ١١٣٥ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨). وليسوتو، بصفتها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تؤيد القرار الذي أصدره مؤتمر قمة الجماعة مؤخرا في موريشيوس، والذي حمل السيد سافيمبي المسؤولية عن استئناف القتال في ذلك البلد وعلى هذا الأساس أعلنه مجرما سياسيا.

وتمثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق آخر لحكومة ليسوتو. وقد هددت هذه الحالة بشكل خطير الجهود الرامية إلى توطيد دعائم السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتؤيد ليسوتو جميع الجهود الرامية إلى تعزيز مناخ يتسم بالسلم والأمن في تلك المنطقة، بما في ذلك مبادرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تنفذها زمبابوي وناميبيا وأنغولا.

على التصديق عليه بأعداد كافية لكي يتسنى للمحكمة أن تبدأ أعمالها. ولا تزال ليسوتو مستعدة للعمل على تحقيق هذه المهام.

وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة ومؤتمر القمة الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في دربن، بجنوب أفريقيا، تركز اهتمام المجتمع الدولي على ظاهرة العولمة وهي مسألة شديدة الأهمية لدى أقل البلدان نموا. ويمثل تحرير نظم التجارة والتشجيع على إقامة نظم تجارية متعددة الأطراف تتصف بالانفتاح والأمان شرطين أساسيين لتعزيز التنمية الاقتصادية.

وبينما أسفرت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن تحسينات هامة في شروط إمكان الوصول إلى الأسواق في وجه غالبية بلدان العالم، تعتبر المكاسب المتوقعة تحقيقها لأقل البلدان نموا من حفز التجارة العالمية بفعل جولة أوروغواي أقل وضوحا. فهذه البلدان لا تزال تواجه عقبات هامة فيما يختص بتحقيق إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق. ولا تزال هناك حواجز تعريفية عالية وتصعيدات تعريفية تقف ضد صادراتها الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المعايير يصعب للغاية تحقيقها نظرا للفروق المتعلقة بالتقدم التكنولوجي.

والمشكلات التي سُرِدَت أعلاه شاهد على أهمية الأمم المتحدة في تشكيل عالم يسوده السلام والرفاهية والنماء. وقد تمثلت إحدى المشاكل التي أرقّت الأمم المتحدة منذ تأسيسها في نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. وتمثل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا للبشرية جمعاء ولموثها، ورغم ذلك فهي باقية في الترسانات التي حشدت في ذروة الحرب الباردة. لقد مضى أوانها، ومع ذلك تستمر التأكيدات القائلة بجداولها والأسلحة النووية تمتلكها حفنة من الدول تصر على أن هذه الأسلحة توفر منافع أمنية، ورغم ذلك فهي تحتفظ لنفسها وحدها بالحق في امتلاكها. وهذه حالة تتسم إلى حد بعيد بالتمييز وعدم الاستقرار ولا يمكن الدفاع عنها. فامتلاك أي دولة للأسلحة النووية يمثل حافزا دائما يدفع الدول الأخرى إلى امتلاكها. ولهذه الأسباب، فإن من الحقائق الأساسية أن الأسلحة النووية تجعل أمن الدول كافة يتضاءل.

وقد كانت تجارب الهند وباكستان للأسلحة النووية مؤخرا بمثابة نبوءة تحققت. وبقدر استنكارنا للتدابير التي اتخذها هذان البلدان، فلا ينبغي ألا نغفل أنهما قد سارا على هذا الطريق بفعل مقاومة الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها بالتفاوض بحسن نية للتوصل إلى حظر تام للأسلحة النووية كافة. ونحن ندعو

وللأسف، فإن بلدي الكونغو مثال على ذلك. وقبل عام، عانت الكونغو وولايات الحرب الأهلية لخمسة أشهر طوال. وبذل المجتمع الدولي ومنظمتنا بوجه خاص جهدا كبيرا للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونود أن نشيد بالجهود المقذرة التي بذلها الأمين العام بالاشتراك مع العديد من رؤساء الدول الأفريقية. وللأسف، نعلم جميعا أن تلك الجهود لم تثمر.

ونحن على اقتناع بأن احترام سيادة القانون وسلامة الحكم يظلان يمثلان، في بيئة اقتصادية سليمة، متطلبا أوليا من أجل رفاه شعوبنا. ولأن الطبقة الحاكمة السابقة لم تفهم هذه النقطة فقد فرضت على مواطني بلدي المسالمين حربين أهليتين خلال خمسة أعوام، كانت الأخيرة منها - أي حرب عام ١٩٩٧ - هي التي تسببت في أكبر قدر من الموت والدمار.

ولا نريد أن نسهب في السبل العديدة التي انتهك بها النظام السابق قواعد الديمقراطية، حتى وإن كان ذلك مفيدا في فهم أسباب الأحداث المأساوية التي عاشها بلدي.

واليوم قد انتهت الحرب. وتتطلع الكونغو بعزم إلى المستقبل. فالمستقبل يعني المصالحة الوطنية؛ وهو يعني إعادة بناء بلدنا المدمر؛ ويعني استئناف العملية الديمقراطية.

وفي الفترة من ٥ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير الماضي، نظم محفل وطني في برازافيل لدراسة الطرائق العملية لتحقيق تلك المقاصد. إن ذلك المحفل، الذي جمع أكثر من ٤٠٠ ١ مشارك يمثلون جميع قطاعات المجتمع في الكونغو، أنشأ برلمانا انتقاليا وحدد هذه الفترة الانتقالية بثلاث سنوات.

إن حكومة الوحدة الوطنية والإنقاذ العام تركز الآن على الأولويات التالية: المصالحة بين جميع أبناء وبنات الوطن؛ وإعادة تأهيل بنيتنا الأساسية؛ واستعادة إدارة الدولة؛ واستئناف العملية الديمقراطية - وقد بدأ الإحصاء السكاني من جديد في شهر آب/أغسطس الماضي؛ وإعادة تنظيم اقتصادنا الوطني عن طريق اتخاذ عدة تدابير تشمل، فيما تشمل، تحويل شركات الدولة الرئيسية إلى القطاع الخاص؛ واستئناف المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، التي اختتمت في حزيران/يونيه من هذه السنة باعتماد برنامج لفترة ما بعد النزاع.

واليوم، في ضوء النتائج التي تحققت، يمكننا أن نقول إن الجدول الزمني المؤقت سيحترم.

وأخيرا، نحسن لا نزال نشعر بخيبة الأمل إزاء بطء وتيرة الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم لمشكلة الصحراء الغربية التي طال أمدها. ومن ثم نحن نناشد جميع الأطراف المعنية أن تحترم خطة الأمم المتحدة للتسوية وتلتزم بها نصا وروحا، في إطار اتفاق هيوستن، حتى يتسنى لشعب الصحراء الغربية أن ينضم أخيرا إلى بقية المجتمع الدولي بصفته مجتمعا مسالما وديمقراطيا ومستقرا ونحن نعبر عتبة الألفية المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو السيد رودولف أدادا، وزير الشؤون الخارجية في الكونغو، الذي أعطيه الكلمة.

السيد أدادا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سروري أن أنقل إليكم، يا سيدي، ارتياح وفد الكونغو وهو يراكم تقودون أعمالنا. إن انتخابكم الذي جاء بالإجماع لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة لا ينم فقط عن اعتراف المجتمع الدولي بمؤهلاتكم العظيمة كرجل دولة ودبلوماسي محنك، بل أيضا يشهد بالدور الهام الذي يضطلع به بلدكم أوروغواي في صون السلام في العالم.

وأود أن أعرب لكم، يا سيادة الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين عن تهابنا القلبية الصادقة وأن أؤكد لكم تعاون وفد الكونغو التام. وأود أيضا أن أعرب عن إشادة عن جدارة بسلفكم، السيد هينادي أودوفينكو، للكفاءة والذهن المنفتح اللذين أدار بهما أعمال الدورة السابقة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقدير وفدنا لأمين عام منظمتنا، السيد كوفي عنان، الذي ظل يسعى بلا كلل، في عالم يسوده العنف والظلم والإحباط، إلى تأكيد قيم الحوار والتسامح ولتعزيز السلام والتنمية. فالسلام والتنمية من المثل العليا التي تشكل منذ عقود من الزمان تحديا كبيرا للمجتمع الدولي.

إن من الأمور الصعبة جدا أن أتكلم بعد جميع المتكلمين البارزين والموهوبين الذين تكلموا من على هذه المنصة. فماذا يمكنني أن أضيف إلى كل المواضيع التي أعرب عنها ببلاغة فائقة فيما يتعلق بأفريقيا وبقية العالم؟

ومنذ أكثر من عقد من الزمان تتصدر أفريقيا الأبناء فقط بسبب الأزمات والنزاعات: وهي الحروب الأهلية والحروب بين الدول والصحاف والمجاعة والأوبئة. وكل هذه العقبات تعيق تنمية قارتنا إلى حد لا يسعنا عنده إلا أن نتساءل عما إذا كانت أفريقيا ستلج الألفية الثالثة بخطى متعثرة.

بالشخص الوحيد المسؤول عن تدهور الحالة في أنغولا، ويطلب إلى دول أخرى أن تمتنع عن توفير أي دعم للسيد جونا سافيمبي وجناحه العسكري.

وأود أن أعتنم هذه المناسبة للإشادة بذكرى اليون بلوندين بيبي، ابن أفريقيا البار، الذي قدم أعلى ما عنده، بما في ذلك تقديم أقصى التضحيات، بحثاً عن إحلال السلام في أنغولا.

وفيما يتعلق ببقع ساخنة أخرى، تؤيد الكونغو دائماً الحلول التفاوضية. لذلك، نرحب بوقف إطلاق النار في غينيا - بيساو، ويحدونا الأمل في أن يستغل في التوصل إلى حل نهائي لذلك الصراع.

والشيء نفسه ينطبق على الصراع بين إثيوبيا وإريتريا؛ وفي هذا الصدد، تؤيد الجهود التي تبذلها لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ولا يسعنا أن نغض الطرف عن الأزمات والتوترات السائدة في أنحاء أخرى من العالم، وأخص بالذكر الشرق الأوسط، حيث أن عملية السلام التي أعادت إطلاقها اتفاقات أوسلو متوقفة الآن؛ وأيضاً في جنوب آسيا، حيث عملت التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند ومن ثم باكستان، على زيادة حدة التوتر المرتفعة أصلاً.

إن إحلال سلام عادل ودائم في العالم، يقتضي اعترافاً كاملاً بعوامل زعزعة الاستقرار، فضلاً عن الحلول الحقيقية لمشاكل التنمية. ولا يسع المرء إلا أن يذكر مدى الارتباط القائم بين السلام والتنمية.

ويبدو أن الأمم المتحدة، في ضوء التغييرات الحاصلة في العالم، وبعد ما يزيد على نصف قرن من إنشائها، تبتعد تدريجياً وعلى نحو خطير عن رؤيا آباءها المؤسسين. ويبدو أن التضامن أخذ يفسح المجال أمام الأنانية التي لا تتناسب مع التضامن. وهذا الاتجاه الجديد يزيد من صعوبة إدارة المسائل الاقتصادية التي كانت بالفعل موضع تفكير عميق دون أن يسفر ذلك عن أي احتمال لتحسين مستويات الحياة لشعوب معظم دولنا.

وما زالت شعوبنا تبتلى ببلوى العنف والمجاعة والأمراض والفقر. والأسباب الجذرية لهذه الآفات هي دوماً موضع دراسات متعددة، وشتى البرامج الاقتصادية والإنمائية، لكن دون جدوى بسبب الافتقار إلى وجود التزام حقيقي من جانب المجتمع الدولي. فخطوة للتنمية، والاستراتيجية الدولية للتنمية في أفريقيا، والمبادرة الخاصة التي أطلقها الأمين العام على مستوى المنظومة

ولا يزال يتعين تعزيز هذه النتائج المشجعة، وبلدنا ما زال ضعيفاً بسبب الاضطراب الحاصل في المنطقة دون الإقليمية.

وتسبب الأحداث الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قلقاً كبيراً لبلادي، حيث أن استقرارنا يعتمد إلى حد بعيد على استقرار جيراننا. لذلك، أريد أن أؤكد مجدداً التزام الحكومة الكونغولية باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. وبلدنا لن تكون أبداً قاعدة لعمليات زعزعة الاستقرار في هذا البلد الشقيق.

إن الكونغو (برازافيل)، إدراكاً منها لتكاليف الحرب الأهلية وإذ يحدوها الشوق للإسهام في إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة، تعمل مع شتى مراكز الاتصال فيما بين جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية. وكان هذا في دربن خلال مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز، عندما التقى الرئيس دنيس ساسو نغويسو معظم نظرائه، وفي ليرفيل في الآونة الأخيرة جداً، في مؤتمر قمة رؤساء دول أفريقيا الوسطى.

ويعتزم بلدنا أن يحترم التزاماته في إطار الأحكام ذات الصلة لاتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة المتعلقة باللجئين والمشردين. لذلك، لا بد لي من أن أرفض بشدة الادعاءات المغلوطة التي أطلقتها بعض وسائل الإعلام بشأن اتفاق مفترض بين حكومتي دولتي الكونغو لنقل المشردين الروانديين الموجودين في الكونغو (برازافيل) إلى الكونغو (كينشاسا)، حتى يتسنى لهم المشاركة في الحرب. فالمشردون الروانديون الذين يعيشون في الكونغو (برازافيل) هم في الحقيقة تحت سلطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأي تحرك يقومون به يجري من دون دعم حكومتنا التي تود أن تبلغ المجتمع الدولي بأنها ترفض تحمل أية مسؤولية عما ينجم عن ذلك من عواقب.

وفي أنغولا، تتبدد باستمرار الآمال التي أحيها بروتوكول لوساكا، وذلك بفعل سوء نية السيد جونا سافيمبي وعكس موقفه بصورة مفاجئة، وهو الذي يأخذ شريحة كاملة من الشعب الأنغولي أسرى له، وينكر عليهم فرصة متابعة المهام الإنمائية. ويؤيد بلدي تأييداً ثابتاً الحكومة الأنغولية في الجهود التي تبذلها من أجل إحلال سلام دائم في البلد، ومن أجل وضع اللمسات الأخيرة على تنفيذ اتفاقات لوساكا بسرعة وبصورة كاملة. ويؤيد بلدي تأييداً كاملاً القرار الذي اتخذته رؤساء دول أو حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موريشيوس، والذي يصف السيد جونا سافيمبي

السيد هاندزيسكي (جمهورية مقدونيا - اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد أوبيرتي اسمحووا لي أولاً أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأن أتمنى لكم في الوقت نفسه، النجاح في أداء وظيفتكم الهامة.

لقد ترأس سلفكم، السيد هينادي أودوفينكو، الدورة الثانية والخمسين بنجاح. وإنني مقتنع بأنكم، بوصفكم سياسياً أمريكياً لاتينياً بارزاً يمتلك خبرة وطاقة كبيرتين، ستسهمون أيضاً إسهاماً رائعاً في وصول هذه الدورة إلى نتائج ناجحة.

واسمحووا لي أيضاً أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على قيادته وأن نعرب له عن استعدادنا للتعاون الكامل.

ويسرني سروراً خاصاً أن أخطب هذه الجمعية باسم جمهورية مقدونيا. لقد استطاع بلدي أن يتجنب اضطرابات الحرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة وأن ينجز استقلاله بسلام. وتمكنا ليس فقط من المحافظة على سلامنا واستقرارنا الداخليين، بل أيضاً من تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان المضطربة والمتفجرة. وفي ظل ظروف أصعب بكثير من الظروف السائدة في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، تمكنا ليس فقط من الانتهاء من الإصلاحات المتعلقة بالنظم السياسية والاقتصادية، بل أيضاً من إشاعة الديمقراطية في المجتمع، وبناء مؤسسات دولة القانون، والتشغيل الكامل لآليات اقتصاد السوق. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنا من الخروج من الأزمة المالية والاقتصادية الشديدة التي نجمت عن الثمن المرتفع الذي تعيّن علينا دفعه جراء هذه الإصلاحات الجذرية، وقبل كل شيء، الخسائر التي عاينها بسبب الحرب في المنطقة والجزءات المفروضة على جارتنا يوغوسلافيا.

ووفقاً لآخر تقرير أصدره البنك الدولي، تتشاطر جمهورية مقدونيا مع إستونيا المرتبة الأولى بين جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من حيث النتائج المتعلقة بخطط الاقتصاد الكلي، وتحتل المرتبة الرابعة في مجال الإصلاحات الهيكلية. وأثناء السنوات القليلة الماضية، كانت عملة بلدي مستقرة وكانت نسبة التضخم السنوية ٥ في المائة تقريباً، وفي هذا العام وصلت نسبة نمو الإنتاج الصناعي إلى ما يزيد على ١٠ في المائة. وجمهورية مقدونيا، من خلال سياسة العلاقات الحسنة المتكافئة مع جميع الجيران، استطاعت أن ترسي دعائم علاقات ممتازة مع معظمهم، وبخاصة مع جمهورية سلوفينيا، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية تركيا، والجمهورية اليونانية

بشأن أفريقيا - وهذه مجرد بعض الأمثلة - ما هي إلا مجرد خطط عديدة لا تدعو إلى التفاؤل بعد الآن.

ويفترض اليوم أن يكون الحل في العولمة. وهذا على الأقل هو فلسفة التحرر على نطاق عالمي. بيد أنه كيف نقتنع بذلك عندما تتبدد فرص التصدير المتاحة للبلدان النامية بفعل نزعة حمائية بثوب جديد وهي تسوق شتى الحجج - القواعد التقنية، أو الشواغل البيئية والاجتماعية، أو حتى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان؟ وكيف بوسعنا أن نقتنع بذلك عندما يستمر تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية؟ وكيف بوسعنا أن نقتنع بذلك عندما تنوء أضعف الاقتصادات تحت عبء الديون؟

وفيما يتعلق بأفريقيا، نعتقد أن بوسعنا أن نحفز من الآثار غير المستحبة للعولمة عن طريق التكامل الاقتصادي. وبوسعنا، عن طريق قدر أكبر من التضامن، أن نأمل في التصدي للتحديات التي نواجهها.

إن المجتمع الدولي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن الأهمية الكبرى بمكان أن تتزامن هذه الذكرى السنوية مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبرها حكومتنا خطوة رئيسية إلى الأمام. ونعتقد أن هذا الحدث يضع اللمسات الأخيرة على الصرح العظيم الذي بدأ أباًؤنا المؤسسون بتشييده قبل ما يزيد على ٥٠ عاماً.

بيد أن الأمم المتحدة ليست اليوم نفس الأمم المتحدة القديمة. ففيما كان هناك بالأمس بضع عشرات من الدول الأعضاء، فهناك اليوم ١٨٥ عضواً. ومشاكل السلام والتنمية ليست المشاكل التي كانت قائمة عام ١٩٤٥. فلقد حان الوقت لمراجعة إدارة صرحنا المشترك. وحان الوقت لإصلاح المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن. وحان الوقت لإضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة لتتكيف على نحو أفضل مع متطلبات الألفية المقبلة.

ولا يسعني أن أختتم كلامي دون الإعراب عن تعاطف الكونغرس حكومة وشعباً مع الذين يتعرضون للمحنة التي تحل الآن بمنطقة البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة نتيجة الإعصار "جورج". وهياج عناصر الطبيعة الجائرة يذكرنا جميعاً، كباراً وصغاراً، بأننا على متن المركب نفسه - أي كوكبنا الأرضي - وأنه يجب أن نبرهن على التضامن فيما بيننا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة من ثم لمعالي السيد بلاغوج هاندزيسكي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ونؤمن بأن برنامج الأمين العام للإصلاح يشكل أساسا ممتازا لذلك. فهذه الإصلاحات تصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء، وبالتالي فإننا نؤيدها تأييدا كاملا. ونعتقد أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تؤدي إلى تحسين عمل جميع الهيئات داخل أسرة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، سنؤيد ما سيتم التوصل إليه في النهاية، من زيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، تنبع من العلاقات السياسية الواقعية بين الدول الأعضاء وتستند إليها.

عمليات العولمة التي اكتسحت كوكبنا عمليات لارجعة فيها. فهي تعزز إمكاناتنا لمواجهة التهديدات الدولية بصورة مشتركة، إلا أنها ينبغي أن توفر أيضا فوائد لجميع البلدان المشاركة. فالأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تحدد المبادئ والمعايير والقوانين، والتي يمكنها أن تقدم ضمانات بأن الالتزامات والفوائد سيجري تشاطرها بين جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا جميعا أن نتجنب الآثار السلبية المترتبة في آخر الأمر على عمليات العولمة هذه.

وجمهورية مقدونيا، كمساهمة متواضعة منها في هذا الصدد، قدمت مشروع قرار إلى هذه الدورة بشأن الحؤول دون تهميش الاقتصادات الصغيرة والمستضعفة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن المجتمع الدولي يشهد العديد من الأزمات والصراعات الجديدة، التي يتحول معظمها عادة إلى عنف لم يسبق له مثيل في شدته وقسوته. وشاركت الأمم المتحدة على الدوام في منعها وإدارتها. والدروس المستقاة من أزمة المنطقة التي أنتمي إليها أوضحت أن منظمنا تحتاج إلى الخطوات التالية لدى التصدي لها: أولا، التركيز على أسبابها الجذرية؛ ثانيا، التركيز على آليات الإنذار المبكر؛ ثالثا، تنشيط الدبلوماسية الوقائية من أجل التسوية السلمية لهذه المنازعات قبل نشوب العنف؛ رابعا، وزع القوات الوقائية في المناطق أو البلدان المجاورة لمنع امتدادها في نهاية المطاف.

في عام ١٩٩٢ كانت الحرب في البوسنة تتوسع وتعرض للخطر المناطق الواقعة إلى الجنوب وكذلك بلدي، الذي لم يكن حتى ذلك الحين عضوا في الأمم المتحدة. حينئذ طلبنا وزع بعثة للانتشار الوقائي على طول حدودنا الشمالية والغربية. واتخذ مجلس الأمن قرارا ايجابيا أدى إلى تشكيل أول بعثة للأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهكذا ولدت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (قوة الانتشار الوقائي).

وجمهورية ألبانيا. واستطاعت أيضا أن تصبح من بين البلدان الأكثر نشاطا في جميع المبادرات الإقليمية في منطقة أوروبا الجنوبية الشرقية.

ولما كانت جمهورية مقدونيا ملتزمة بالاندماج الكامل في الهياكل الأوروبية - الأطلسية، فإنها تستثمر جهودا ضخمة في تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والاندماج الكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي، مما يسهم في إنشاء البنيان الأمني الأوروبي - الأطلسي وفي إقامة أوروبا موحدة للقرن الحادي والعشرين.

لقد حققت جمهورية مقدونيا كل ذلك في منطقة معروفة جيدا، إننا لا نستطيع أن نتكلم عن سلم واستقرار دائمين فيها، بسبب الأزمة في البوسنة، والأزمة في مقاطعة كوسوفو اليوغوسلافية، والأحداث التي وقعت مؤخرا في البانيا وتوقف عمليات إقامة الديمقراطية في بعض البلدان المجاورة. ومن العوامل الأخرى التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة، والإرهاب عبر الوطني والمحلي، وما إلى ذلك.

هذه ليست إلا بعض المسائل التي تنوء تحت ثقلها الحالة العامة في المنطقة التي أنتمي إليها، لكن هناك أيضا مسائل تثقل كاهل المواطنين على نطاق العالم. إننا لا نزال نعيش في فترة تتصف بعدم اليقين وانعدام إمكانية التنبؤ. وما فتئت الحروب المحلية والصراعات العرقية متواصلة. ويشكل تهديد أسلحة الدمار الشامل مصدرا للفرز المتزايد. فالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب كلها تقلق العالم أجمع. وأخذت تتكرر على نحو أكبر من ذي قبل الأزمات المالية والاقتصادية، كما تكرر وقوع الكوارث البيئية.

وهذه المسائل المعقدة، بالإضافة إلى مسائل العولمة التي تتسم نهاية هذا القرن والتي ستسود في القرن المقبل، بالإضافة إلى مسألة إصلاح منظمنا، هي المسائل الرئيسية موضع المناقشة في هذه الدورة. ولهذا، يعلق بلدي، جمهورية مقدونيا، أهمية كبيرة على هذه الدورة، مع توقع أن القرارات التي ستعتمد في هذا الصدد ستحسن التعاون المتبادل بيننا وستعزز دور الأمم المتحدة انطلاقا من روح ميثاقها.

في القرن الحادي والعشرين ستواجه منظمنا الكثير من التحديات الجديدة، التي ستختلف عن التحديات التي تصدينا لها أثناء العقود الماضية. والاستجابة المناسبة لهذه التحديات تتطلب مزيدا من عولمة التعاون من خلال الأمم المتحدة، وبالتالي ينبغي لنا، في الوقت المناسب أن نعمل كل ما في وسعنا لكي تكون مستعدة لمواجهةها.

بلدان. ولكن في الوقت الراهن لم تحدث هذه الأزمة تأثيراً كبيراً على السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا، التي تعيش فيها أقلية ألبانية كبيرة. إلا أن جميع مواطنينا، بغض النظر عن هوياتهم الوطنية أو الدينية، يشعرون بالقلق من احتمال تعمق الأزمة.

وعلى الرغم من أن خطوات أولية اتخذت مؤخراً في سبيل تسوية أزمة كوسوفو، وتم إقرار شروط أوسع لهذه الغاية - مثل قرار وزراء دفاع الدول الأطراف في الشراكة من أجل السلم ودول جنوب شرقي أوروبا الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، بإنشاء أول لواء متعدد الجنسيات لعمليات دعم السلام؛ أو النتائج الإيجابية لمبادرات إقليمية مثل مبادرة أوروبا الوسطى، ومبادرة ريو مونت، والتعاون الاقتصادي في البحر الأسود، والمبادرة المتعلقة بالتعاون في جنوب شرقي أوروبا، والعملية المتعلقة بالأمن والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي أوروبا - فإن الأحداث الأخيرة في كوسوفو، حيث قتل عدد من المدنيين، ستكون لها آثار سلبية جداً على الحالة الأمنية العامة. إننا ندين جميع هذه الأعمال الهمجية، ونؤكد على أن هذه ليست الطريقة المناسبة لتجاوز الخلافات أو تسويتها سلمياً.

ومن ثم فإننا ندعو إلى حشد وتنسيق جميع أنشطة المجتمع الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والأمم المتحدة، لأننا نعتقد أن إمكانيات التوصل إلى حل سلمي لم تستنفذ بعد. وقد بذل بلدي جهوداً كبيرة لتقديم مساهمة بناءة في هذا الصدد. وكما هو معلوم، تم بالإجماع اعتماد ثلاثة قرارات لتنمية علاقات حسن الجوار في جنوب شرقي أوروبا، كانت قد اقترحتها جمهورية مقدونيا في دورات الجمعية العامة السابقة.

وفي هذه الدورة قدمنا اقتراحاً لاعتماد مشروع قرار جديد لمنع تفكيك الدول عن طريق العنف. ويحدوني الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا أيضاً بالتزكية. وبهذا تقدم جمهورية مقدونيا إسهاماً ملموساً ودعماً قوياً لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر عن الصراعات المحتملة، والتوصل إلى تسوية النزاعات القائمة، وتضادي آثارها في المدى القريب والمتوسط والبعيد.

في الفترة ما بين الجزأين الرئيسيين للدورة الثانية والخمسين والدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، اضطلعت منظماتنا بعدد كبير من الأنشطة لحل الأزمات الحالية ومنع اندلاع أزمات جديدة. والتدابير التي من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في منع هذه الصراعات

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان شعبي وبلدي لهذا القرار الحكيم الذي اتخذته مجلس الأمن، وللبلدان المساهمة بقوات - وهي الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والسويد وفنلندا والدانمرك - ولجميع البلدان الأخرى التي أسهمت في تثبيت استقرار الحالة على حدودنا الشمالية والغربية.

يعلم الأعضاء أن الانتشار الوقائي عملت أيضاً دائماً كرادع للصراعات المحتملة في المنطقة. وهذه البعثة الوقائية التي تعتبر أكثر البعثات الوقائية نجاحاً، حظيت بتأييد مواطنينا وحكومتنا. ويسرنا بوجه خاص أن ترد هذه التقارير الإيجابية في جميع تقارير الأمين العام كوفي عنان.

ونحن مقتنعون بأن من شأن الأزمة التي حدثت في السنة الماضية في ألبانيا، والأزمة في كوسوفو، التي اشتدت على نحو خاص منذ بداية هذه السنة، أن تترك آثاراً سلبية أكثر على السلم والاستقرار في المنطقة لو لم تبق بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا، أو لو كانت قد أنهيت في السنة الماضية كما اقترح البعض. لذلك أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لاتخاذها القرار بتمديد بقاء البعثة.

وأود أيضاً أن أشير إلى ضرورة بقاء قوة الانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا حتى تستقر الحالة في ألبانيا المجاورة وتتم تسوية أزمة كوسوفو بطريقة سلمية. ونحن، باعتبارنا جارا مباشراً، نهتم غاية الاهتمام بهذه المسألة، ونحاول بالتالي، من خلال اتباع سياستنا البناءة، أن نقدم إسهامنا الخاص في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل أزمة كوسوفو.

ولئن كنا نرى الحل في إطار جمهورية صربيا وفي إطار الحدود المعترف بها دولياً لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فمن المعلوم جيداً أنه لم تتم بعد تهيئة الأحوال الملائمة لتسوية نهائية. لذلك نرى أن الحل المؤقت الذي اقترحه الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر هيل وفريق الاتصال، من شأنه أن يؤدي إلى حل هذه الأزمة. وبقدر ما يتيسر الإسراع بقبول وتنفيذ هذا الحل المؤقت، ستتهيأ الأحوال الملائمة للتوصل إلى تسوية دائمة للأزمة في كوسوفو، وللقضاء على هذا الخطر الذي يهدد الاستقرار في المنطقة.

وإذا لم يحدث ذلك، فإننا، بوصفنا جارا مباشراً، نشعر ببالغ القلق من احتمال تدفق موجات جديدة من اللاجئين، من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار ليس في بلدان المنطقة فحسب، ولكن أيضاً فيما وراءها من

والاضطرابات. وربما يفسر هذا إحساسنا القوي جدا بالتهديدات والتحديات المشتركة بين جميع بلدان العالم. ومن ثم، ينبغي لكل دولة عضو في الأمم المتحدة، بغض النظر عن حجمها أو إمكاناتها البشرية، أن تقدم إسهامها في خفض مخاطر هذه التهديدات، وأن تتمتع كل دولة أيضا بفوائد عمليات العولمة الحالية. إن بقاء كل دولة من الدول، وكل شعب من الشعوب، والكوكب بأجمعه، يتوقف على التضامن العام بيننا جميعا وعلى مسؤوليتنا المشتركة عن الأجيال المقبلة التي لا يمكن أن تتحد إلا هنا، في منظمنا المشتركة، الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية أوغندا، معالي الأونرابل إيريا كاتيغايا.

السيد كاتيغايا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، أود أن أنقل اعتذار الرئيس ياورى كاغوتا موسيفيني، الذي كان مفروضا أن يخاطب الجمعية. إنه غير قادر على المجيء إلى نيويورك بسبب مهام حكومية ملحة أخرى.

اسمحوا لي نيابة عن وفدي بأن أنقل تهانئنا الحارة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. واسمحوا لي بأن أقدم تحية خاصة لسلفكم، السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا، على الأسلوب الممتاز الذي ترأس به عمل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، لجميع المساعي التي يقوم بها في صياغة شكل منظمنا لتمكينها من المواجهة الفعالة لتحديات الألفية المقبلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليبى باليسترا (سان مارينو).

لقد تصدرت الأمم المتحدة الجهود المبذولة لمواجهة مشاكل السلم والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد ساعدت مجتمعات كثيرة حول العالم على الحصول على السلم، والمزيد من الأمن وعلى مستويات معيشة أعلى. إن أفريقيا تواجه عددا من التحديات التي يجب أن تواجه بشكل عاجل. إنها منطقة سريعة التآزم تضافرت فيها صراعات متعددة مهينة مناخا متفجرا للغاية. وتضاعف المهاجرون مما هيا فرصة أخرى لزعزعة الاستقرار مستقبلا. وزاد تعقد الحالة نتيجة العدد الكبير من المشردين داخليا. والواقع أن المنطقة تعاني من مأساة سياسية وإنسانية كبيرة. لذلك تقوم حاجة ملحة إلى دعم المجتمع الدولي لجهود أفريقيا لمعالجة أسباب الصراع الرئيسية.

العنيفة تشمل قطعاً محاكمة مجرمي الحرب ومعاقتهم على الأعمال الإجرامية والفضائح التي ارتكبوها.

ينطوي الاختتام الناجح للمؤتمر المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية على أهمية تاريخية وجمهورية مقدونيا أيدت بالكامل نتيجة مؤتمر روما، والنظام الأساسي الذي اعتمده أغلبية البلدان التي حضرت المؤتمر، ومن بينها بلدي. والآن يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ القرارات اللازمة لتمكين المحكمة من الاضطلاع الكامل بمهامها.

وفي هذا الصدد، ومما لا يقل أهمية، أن ٤٠ بلدا، من ضمنها جمهورية مقدونيا، صادقت في فترة وجيزة جدا على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وهكذا، فإن جمهورية مقدونيا قد أعادت تأكيد التزامها بالقضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأسهمت إسهاما كبيرا في منع انتشار الأسلحة الصغيرة التي كثرت في المنطقة عقب الأزمة التي نشأت في ألبانيا السنة الماضية.

ثبت أن حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون هي الشروط الأساسية المسبقة لتعزيز السلم والأمن والتنمية المستدامة للدول. وجمهورية مقدونيا التزمت منذ الأيام الأولى لاستقلالها بتوفير الشروط الأساسية المسبقة هذه.

وإذ نحتفل اليوم بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نشعر بضرورة التأكيد بصفة خاصة على أن اعتماد الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان لن يلقي مسؤوليات جديدة على عاتق جميع الدول الأعضاء في منظمنا فحسب، ولكنه سيشرح أيضا جميع الناشطين الذين يعملون على حماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

ونحن بوصفنا بلدا يلغي دستوره عقوبة الإعدام، نؤيد مشروعات البروتوكولات الملحقمة باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب، وطائفة واسعة من المشروعات والبرامج في ميدان حقوق الإنسان وحكم القانون وما إلى ذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام جمهورية مقدونيا الراسخ بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن دولة صغيرة تكافح من أجل التقدم والتنمية في منطقة لا تزال تعاني من المشاكل

إن التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات العامة مع مستويات البطالة المرتفعة المصاحبة، تخلق مراكز سخط جديدة وتشعل بالتالي جذوة الصراع. ومحاولات فرض شروط تتناقض مع عملية السلام وقطع المعونة عن الحكومات الضعيفة التي تبذل جهودا صادقة سعيا إلى المصالحة أو تنفيذ اتفاقات سلام ومحاولات غير مثمرة. ووفدي يود أن ينادي ببرامج تكيف هيكلية "محببة للسلام"، إذا أريد للسلام الدائم والتنمية المستدامة أن يتحققا في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

لقد أعرب عدد من الوفود عن آرائه بشأن الحالة في البحيرات الكبرى مع إشارة محددة إلى الأزمة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتهم بلدي على وجه التحديد بالتورط في الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن حقائق الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير واضحة لبعض الدول الأعضاء في هذه الجمعية. ولما كان متكلمون كثيرون قد أثاروا هذه المسألة، فإننا نود أن نطرح التوضيحات التالية.

إن اهتمام أوغندا بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى كان ولا يزال قائما على ما يلي: ضرورة ضمان الأمن التام في جميع أجزاء أوغندا وحماية أرواح أبناء أوغندا وممتلكاتهم؛ والرغبة في كفالة أقصى استقرار في منطقة البحيرات الكبرى، لأن عدم الاستقرار في أي بلد مجاور يؤثر تأثيرا مباشرا على أمننا واقتصادنا.

هذه الشواغل مشروعة. ولذلك، فإن موقفنا من هذه الأزمة يبرز جهودنا لتحقيق تلك المصالح، قبل سقوط الرئيس السابق موبوتو لم يكن من الممكن أن تحصل أوغندا على تعاون من حكومة زائير في ذلك الوقت لتكفل عدم استعمال الأراضي الزائيرية من قبل منظمات إرهابية لخلق حالة من انعدام الأمن على طول الحدود الأوغندية - الزائيرية وداخل أوغندا.

وعندما تولى الرئيس لورينت كابيلا السلطة، اتفق بشكل متبادل بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على أن يعمل جيشانا بشكل مشترك في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتطويق العصابات التي كانت تستخدم قواعد أقامتها في المنطقة لزعة استقرار أوغندا والقضاء على تلك العصابات. ووفقا لذلك التفاهم احتفظت أوغندا منذ ذلك الوقت بوجود عسكري في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لأحكام الاتفاق الثنائي بين بلدينا. وإن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تستدعي اليوم إبقاء أوغندا لوجودها العسكري، الذي هو حيوي لأمن بلدنا وشعبنا.

لقد زعم أن الخلافات العرقية هي الأسباب الرئيسية للصراع في المنطقة. ووفدي لا يشارك في وجهة النظر هذه. إننا نعتقد أن سوء القيادة والفقر وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية في المنطقة هي الأسباب الكامنة الرئيسية. إن القيادة في المنطقة يجب أن تحدد وتحلل بشكل صحيح الأسباب الجذرية للمشاكل وتضع أولويات واضحة. ومن المحتمل أيضا، حتى يسود في المنطقة سلام قوي دائم، أن ينفذ في أفريقيا برنامج شامل للإنعاش والتنمية الاقتصاديين. لذلك، يجب بذل جهود متضافرة لخفض الفقر في أفريقيا والقضاء عليه في نهاية الأمر.

وفي هذا الشأن، تشرفت أوغندا باستضافة محفل للزعماء في كمبالا في كانون الثاني/يناير من هذا العام اجتمع فيه رؤساء دول أو حكومات البلدان في مناطق أفريقيا الشرقية والجنوبية والوسطى، وأجروا مناقشات مع رئيس البنك الدولي. والاجتماع الذي كان من جوانب عديدة فريدا من نوعه ومثيرا، فتح فصلا جديدا في علاقات أفريقيا مع البنك. وقد فتح الطريق لبدء روح شراكة حقيقية بين أفريقيا والبنك. ومن النتائج التي أسفر عنها الاجتماع نتيجتان مهمتان هما، أولا، قرار من شأنه أن البنك الدولي سيعتبر أفريقيا منطقة لها أولوية من ناحية التنمية، وثانيا، الالتزام بالامتناع عن تسييس المعونة الأجنبية. واتفق أيضا في الاجتماع على أن على البلدان الأفريقية أن تضع أولوياتها من أجل التنمية. وبأمل وفدي أن يترجم المجتمع الدولي الاتفاقات التي توصل إليها محفل الزعماء بكمبالا إلى عمل ملموس في المستقبل القريب. ونعتقد بأنه يمكن اتخاذ مبادرات مشابهة مع أجهزة أخرى بمنظومة الأمم المتحدة.

لقد ظلت الجهود الدولية تكرر منذ فترة طويلة جدا للبرامج الإنسانية القصيرة الأجل، مع إغفال المتطلبات الطويلة الأجل للسلام والتنمية المستدامين. وقد أظهرت التجربة السابقة أن هذا النهج لا يمكن أن يكفل سلاما وتنمية دائمين. وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها أنه

"لم يعد منع تلك الحروب مسألة دفاع عن الدول أو حماية الحلفاء. إنه مسألة دفاع عن البشرية نفسها". (A/52/871، الفقرة ٣)

إن منع النزاعات، بما في ذلك بناء السلم في فترة ما بعد الصراع، يتطلب جهدا مستمرا في دفع الأموال إلى المنطقة. وفي هذا الشأن، نحث على القيام بدراسة جادة وعلى التنفيذ السريع للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

الأمم المتحدة منظمة حية لعدة أسباب، من بينها دعمها الثابت للأعمال التي ترمي إلى تعزيز الحرية والسلم والأمن. واليوم يفرض الإرهاب تهديدا خطيرا على هذه القيم. والمنظمات والأفراد الذين لا هم لهم سوى انتهاك هذه القيم يجوبون العالم دون عقاب. والهجمات الأخيرة في شرق أفريقيا حدثت في وقت اعتقدنا فيه أن العالم أدرك تماما عمق أعمال القتل والتدمير العشوائية الطائشة. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء جماعيا ليحرم هؤلاء المتوحشين من الحصول على ملجأ. والبلدان المعروفة باستضافة مثل هذه العناصر ينبغي أن تعزل وأن تعاقب بقسوة حتى يمكن حماية حرية الإنسان. ويرى وفدي أن الوقت مناسب الآن لعقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب يضع استراتيجية لتناول هذه المشكلة التي تزداد حدة.

في العام الماضي كان عدد الدول النووية المعلنة خمس دول، واليوم أصبح سبع دول؛ وقد يزداد هذا العدد في العام المقبل. والواقع أن اتفاقات عدم الانتشار مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تمنع ظهور دول نووية جديدة.

إن فلسفة الاعتماد على الأسلحة النووية لتوفير الأمن أصبحت عالمية بشكل زاحف ومقلق. هذه الحالة تولد أخطارا جديدة على بقاء البشرية ويرى وفدي أن من الضروري وضع نظرية جديدة للأمن العالمي. يجب القضاء على جميع الأسلحة النووية. وفي توافق كامل مع هذا الاعتقاد يدعو وفدي إلى اعتماد خطة عمل للقضاء على جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وهذا النهج ينبغي أن يكون عالميا لا إقليميا أو تمييزيا، إذا أردنا حقا إنجاز الأهداف المنشودة.

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، حدثت تطورات عديدة في الحلبة الدولية، وفر بعضها أسباب الأمل والتشجيع بينما قاد البعض الآخر إلى اليأس والتدمير.

وقضية الصحراء الغربية تهم وفدي. ونشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء صوب إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة لتقرير مصير شعب تلك المنطقة. ونناشد جميع الأطراف أن تتغلب على خلافاتها وأن تسمح بإجراء استفتاء عادل ونزيه.

وبالنسبة لحادث لوكربي ترحب أوغندا بالتحركات المبدئية التي اتخذت لإيجاد حل للمشكلة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من جانب وليبيا من جانب آخر. ونشجع الأمين العام على أن يضع تدابير شاملة واضحة تقبلها جميع الأطراف المعنية لإيجاد حل لهذه المسألة في نهاية المطاف.

واسمحوا لي أن أوضح للجميع بجلاء بأن أوغندا ليست لديها أية أطماع إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس من مسؤوليات أوغندا الأولية أن تملّي على جمهورية الكونغو الديمقراطية ترتيباتها السياسية. إلا أن أية ترتيبات داخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية المشروعة لجيرانها، تثير قلقنا. ونود أن نقول إن التدخل العسكري الانفرادي من جانب بعض البلدان أو التدخل الإقليمي من جانب مجموعات من البلدان غير مقبول على الإطلاق. وهذه الأعمال تؤدي إلى تصعيد المشكلة. وإذا كانت هناك أسباب طيبة للتدخل فينبغي أن يكون هذا التدخل إقليميا، وأن تقوم به على سبيل المثال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا أو منظمة الوحدة الأفريقية أو حتى الأمم المتحدة وفي إطار مبادرات السلم الموجودة بالفعل.

لذلك نود أن نؤكد على أنه توجد بالفعل جهود إقليمية جادة لمواجهة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونعتقد أن هذه الجهود ينبغي أن تحصل على الدعم من جانب جميع أعضاء المنظمة ومن جميع الأطراف المعنية بالصراع والتي لها مصلحة راسخة في توفر السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

إن التزام أوغندا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والتمتع بها على المستوى العالمي، معروف تماما. لكننا نأسف لأن الجرائم ترتكب يوميا ضد شعب أوغندا من قبل قوات تابعة لما يسمى "جيش الرب للمقاومة". بعلم ومساعدة كاملين من جانب متبنيها الذين لا يعترفون بالحرية واحترام حقوق الإنسان. ويتم يوميا اختطاف الأطفال الأبرياء، ويجبرون على العمل القسري والخدمة العسكرية ويصبحون ضحايا لجرائم أخرى مماثلة وذلك بدعم من رعاة هذه الجماعات الإرهابية. لقد تنبه العالم لهذه الجريمة البشعة خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي اعتمدت مشروع القرار E/CN.4/1998/L.40 الذي يطالب جيش الرب للمقاومة وورعائه بالإفراج فورا ودون شرط عن كافة الأطفال المخطوفين.

ويرى وفدي أنه بدون هذا الدعم الخارجي ما كان يمكن لجيش الرب للمقاومة أن يرتكب هذه الفظائع أو أن يتحدى الرأي العام العالمي بشأن هذه الأمور البالغة الأهمية. إننا ننشد المجتمع الدولي أن يمارس ضغوطا مكثفة على البلدان المعنية لمتنع عن دعم هذه الأعمال الإرهابية. ومن ناحية أخرى نود أن نقدم الشكر لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجميع الذين يعملون من أجل حرية هؤلاء الأطفال ونأمل أن تكلل مساعيهم بالنجاح.

ونحن ممتنون أيضا للسيد كوفي عنان، الأمين العام، ولجميع موظفي الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، على جهودهم التي لا تكل في مساعدة شعب سيراليون في مهمة عملاقة هي إعادة البناء والتأهيل وإعادة توطين مئات الآلاف من المواطنين، الذين كانوا، لسوء حظهم، ضحايا تسعة أشهر من إساءة الحكم على يد الطغمة الحاكمة. لقد وضع السيد عنان سفينة الشؤون الدولية على مجراها الصحيح، ويتمنى له وفدي استمرار النجاح.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي تكلم رئيس جمهوريتنا أمام الجمعية العامة عن موضوع الحالة في سيراليون. وإني واثق بأن معظم الأعضاء سوف يذكرون الصورة التي رسمها عن الأحداث المأساوية والاضطراب المفجع الذي تلاها، عندما قامت بقلب حكومة انتخبت انتخابا ديمقراطيا، زمرة من المغامرين العسكريين، يساعدهم بعض الانتهازيين من المدنيين الذين أغرامهم الأمر، فأصبحوا يتعاونون معهم تعاوننا نشطا. وإني موجود هنا اليوم بفضل رباطة جأش المجتمع المدني كله، يشجعه ويسانده المجتمع الدولي، لأمثل الحكومة الشرعية التي أعيد تنصيبها في سيراليون.

خلافا لجميع الاحتمالات انتصر شعبنا على الفوضويين العنيفين المضللين الملوحين بالبنادق، الذين بدأ أنهم ليس لهم سوى هدف واحد وحيد: التدمير الكامل للمجتمع المدني في سيراليون. ومن حسن الحظ أن هذا الكابوس أصبح الآن وراء ظهورنا.

في شباط/فبراير من هذا العام قامت بإزاحة الطغمة الحاكمة قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة من كان وقتئذ رئيسها، المرحوم الجنرال ساني أباشا، من نيجيريا، بقيادة نيجيريا وبمساندة وحدات الدفاع المدني التابعة لنا. وقد سبقت ذلك عدة محاولات للتوصل إلى تسوية بالتفاوض. وعلم المجتمع الدولي أن الطغمة الحاكمة وحلفاءها، الجبهة الثورية المتحدة، تفاوضت دائما بسوء نية، ولم يكن من المستطاع الثقة بهم.

إن الفظائع التي ارتكبتها الطغمة الحاكمة خلال حكمها الذي دام تسعة أشهر، خصوصا بعد انسحابهم إلى الأجزاء الشرقية والشمالية من البلد، كان لا بد من مشاهدتها لتصديقها. فقد كانت الأنشطة اليومية تتضمن الاغتصاب والقتل والبتر والتخريب المتعمد وإحراق قرى بأكملها. وكان المدنيون غير المسلحين، خصوصا النساء والأطفال، الضحايا المنكوبين.

وبسبب التدمير الوحشي الذي ارتكبه الطغمة الحاكمة وارتكبه، قبلها بكثير، الجبهة الثورية المتحدة،

نعيش اليوم في عالم يتسم بالعولمة. وقد وفرت العولمة فرصا جديدة كما أنها خلقت مخاطر وتحديات جسيمة. وأدت العولمة إلى تقوية البلدان المتقدمة النمو وإضعاف البلدان النامية. هذه الحالة لا تبشر بالخير للسلم والأمن الدوليين. وهناك حاجة ملحة للتشاور وإعادة توجيه التجارة الدولية والنظام المالي الدولي. ينبغي أن تكون الأزمة في جنوب شرقي آسيا تحذيرا للعالم من أن التراخي في معالجة الأمر قد يؤدي إلى وقوع كارثة. والفجوة التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان في جنوب آسيا يمكن أن تكون مصدرا لعدم الاستقرار في المستقبل. ينبغي ألا نتوانى في معالجة هذه المشاكل. ووفدي يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تحترم تعهداتها وأن تزيد نقل الموارد إلى البلدان النامية لتحويل اقتصاداتها بما يجعلها شركاء في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة.

في الماضي القريب، وعلى الرغم من قلة الموارد البشرية والمادية، استجابت الأمم المتحدة بشكل يدعو للإعجاب لتحديات العصر بما في ذلك في مجال صون السلم والعمليات الطارئة والتنمية. وسجل المنظمة يستحق الشناء ويعزز ثقتنا بها.

وفي الوقت الذي نخطو فيه إلى القرن الحادي والعشرين ينبغي أن نترجم هذه الثقة إلى إرادة سياسية لتعزيز المنظمة. ينبغي أن تظهر ثقتنا بالأمم المتحدة وهيئاتها وتماثينا في خدمتها بتوفير الموارد اللازمة لها للوفاء بولايتها الضخمة. والتحدي الذي يواجهها هو أن نسلم للأجيال القادمة أمم متحدة قادرة على ضمان المبادئ الواردة في ديباجة الميثاق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي معالي السيد ساما بانيا وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيد بانيا (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الرئيس الحاج أحمد تيفان كبه، وحكومة سيراليون وشعبها، اسمحوا لي أن أقدم أحر التهاني للسيد ديدير أوبيرتي بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأن أعرب عن ثقة وفدي بأن هذه الدورة ستحقق النجاح تحت قيادته الحكيمة. ولا يساورنا شك في أن سجله الرسمي الممتاز يؤهله على نحو كاف لتولي المنصب الذي طلب منه أن يتولاه، ولقد رأينا بالفعل دلائل على ذلك خلال الأسبوعين الماضيين. لا بد أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفه السيد أودوفينكو من أوكرانيا على أدائه الجيد لمهام منصبه.

خاصة، على تواجدهما في سيراليون، إلى أن نستطيع إنشاء جيش وطني جديد. وفي هذا الصدد، وافقت جمهورية نيجيريا الاتحادية على إعارة العميد ماكسويل خوب، قائد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية في سيراليون، ليكون آمرا لقوات دفاعنا. وهو يعمل منذ الآن على تنفيذ المنهجيات المؤدية إلى تكوين جيش جيد التدريب ومتفان في مهمته، جيش سيرتفع الى مستوى مسؤوليته كمدافع عن دستورنا. ولدي كل الأسباب التي تحملني على الاعتقاد بأن هذا التكليف سوف ينجز الكفاءة المهنية التي تميزت بها عمليات فريق الرصد المذكور في كل من ليبيريا وسيراليون.

عند هذه النقطة أود أن أذكر أن حكومة جمهورية سيراليون ملتزمة بالتسريح ونزع السلاح واندماج جميع المحاربين السابقين، كما يقضي بذلك كل من اتفاق أبيدجان للسلام، وخطة كوناكري للسلام، على الرغم مما أظهرته كل من الجبهة الثورية المتحدة والطغمة من الافتقار إلى حسن النية. وهذا البرنامج يتصدر جدول أعمالنا في فترة ما بعد الصراع، ويتأسس لجنة نزع السلاح نفسها شخص ذو منزلة رفيعة هو رئيسنا نفسه.

وبسبب الرغبة العارمة في مساندة مبادئ الديمقراطية وسلامة الحكم، تركز الحكومة تركيزا كبيرا على سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرية التعبير. وهناك أكثر من ٤٨ جريدة تنشر في بلد تبلغ فيه نسبة الأمية ٨٠ في المائة. وعلى الرغم من الدعاية القائلة بغير ذلك، لم تجر محاكمة أية صحفيين، ناهيك عن إدانتهم لمزاولة مهنتهم حتى في الحالات التي كادت فيها العناوين الكبيرة لقللة من الصحف تبلغ حد القذف. ومن ضمن الـ ١٦ شخصا الذين حكم عليهم مؤخرا بتهمة الخيانة، بعد محاكمة أعلن أنها كانت شفافة وعادلة، خمسة كانوا صحفيين، ولكن التهم الموجهة إليهم لم تكن مزاوله الصحافة.

إن الرئيس كبه، وقائد قوات فريق الرصد، أبلغا المؤتمر الخاص المعني بسيراليون أن أكثر من ٩٠ في المائة من البلد آمن ومأمون. غير أن بقايا من الطغمة الحاكمة ومن الجبهة الثورية المتحدة ما زالوا معششين في مناطق صغيرة في شرق البلد وشماله الشرقي، ولا يستطيعون القيام بنشاطهم إلا لأنهم يتمتعون بملجأ مأمون في بلد مجاور، بينما يمددهم بلد آخر بمساندته، من خارج سيراليون. وبصرف النظر عن ذلك، فإن فريق الرصد، ووحدة الدفاع المدني، يبذلان الآن قصارهما لطردهم من مخابئهم، ولطي صفحة كل هذه المرحلة الأساوية.

برزت حاجة كبيرة إلى إعادة النهوض بالاقتصاد والتعمير. وقد تطرق الأمين العام، في تقرير منه إلى الجمعية العامة، إلى المؤتمر الخاص المعني بسيراليون، الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة، بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه من هذا العام بمبادرة من الأمين العام. وقد دعي المجتمع الدولي إلى التركيز على الوضع في سيراليون.

وقد تشجعنا كثيرا ليس فقط بمداومات المؤتمر المذكور ونتائج بل أيضا بمداومات اجتماع مجلس الأمن الثاني المعني بأفريقيا، الذي انعقد على مستوى الوزراء في الأسبوع الماضي، والذي احتلت فيه سيراليون مكانا بارزا.

إن الأزمة الإنسانية هائلة: فهناك كثير من اللاجئين والمشردين. وتقتضي عمليات نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة البناء موارد كثيرة. وبعض الإسهامات التي تم التعهد بها يجري الوفاء بها في الوقت الحاضر، ولكن هناك أمور كثيرة لم تنجز بعد.

واسمحوا لي أن أردد صدى نداء الأمين العام لمن لا يزال عليهم أن يتعهدوا، وللآخرين الذين لا يزال عليهم أن يفوا بما وعدوا به، في سبيل أن يقوموا بكل ما يستطيعون القيام به لمساعدتنا. وريثما يتم ذلك أود أن أعرب عن عرفاننا العميق لجميع الأعضاء، لا سيما أعضاء فريق الاتصال، الذي ستتولى المملكة المتحدة تنسيقه، لما أنجز حتى الآن.

بعد الإطاحة بالحكومة الشرعية مباشرة أدانت منظمة الوحدة الأفريقية بالإجماع، في اجتماعها في هراري، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، عملية الاستيلاء على السلطة، وأهابت بالطغمة الحاكمة أن تعيد السلطة إلى الحكومة المنتخبة والشرعية الدستورية إلى البلد. إن العمل السريع الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وما نتج عنه من سلام في ليبيريا، والآن عودة الديمقراطية إلى سيراليون، يدلان بوضوح على ما يمكن أن تفعله منظمة إقليمية، إذا توفرت لديها العزيمة والروح القيادية. إن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية يستطيع أن ينجز المطلوب، ولكنه يحتاج إلى أدوات لا يمكن أن يزوده بها إلا المجتمع الدولي.

إن بلدي يدرك تماما أنه حتى بعد طرد الطغمة الحاكمة المؤلفة من المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة الثورية المتحدة، فإن السلام والأمن اللذين حققهما شعب سيراليون بتضحية هائلة ما زالوا في حاجة إلى تعزيز. ولذا فمن مصلحة الشعب أن يحافظ المجتمع الدولي بصفة عامة، وقوات المنطقة دون الإقليمية بصفة

الجمعية العامة. وتوافق سيراليون على موقف حركة عدم الانحياز إزاء تخفيض وتحديد حق النقض بقصد إلغائه. وتؤيد سيراليون تماما مقرر جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تخصيص مقعدين دائمين لقرارتنا.

أما فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن فإن سيراليون تؤيد الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز ومؤداه أنه بغية تعزيز مصداقية المجلس الجديد ينبغي أن يعكس الطابع الشامل للعالم ويصحح الخلل القائم في تشكيله.

ولا يستطيع بلدي أن يتحدث عن المنازعات والسلام دون الإشارة إلى الأسلحة النووية. فعندما كانت المشاورات تجري في جنيف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب منذ أعوام قليلة فإن جمهورية سيراليون كانت إحدى البلدان التي تضرعت بصمت من أجل نجاحها. وشعرنا بالراحة والشكر لتوقيع عدد كبير من البلدان على المعاهدة. وما زلنا ندعو جميع البلدان إلى التوقيع على معاهدة حظر التجارب وإلى الامتناع عن إجراء تجارب أخرى بما تجلبه من أخطار على مستقبل البشرية.

وبالطريقة نفسها التي نعارض بها جميع التجارب النووية في المستقبل علينا أن ندين بكل ما أوتينا من قوة جميع أشكال الإرهاب، المحلي والدولي على حد سواء. ونحن نشير بوجه خاص إلى القنابل التي أودت مؤخرا بأرواح المئات من الأبرياء، ناهيك عن الخسارة في الممتلكات التي بلغت قيمتها ملايين الدولارات في نيروبي ودار السلام وكيب تاون وأيرلندا الشمالية. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى أن ينسق جهوده لمكافحة هذه المحنة. أما الذين يصرون على استخدام هذه الطريقة لتحقيق أهدافهم فينبغي تعقبهم وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد يؤيد بلدي بكل إخلاص التوقيع والتصديق على جميع الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب، ويناشد المجتمع الدولي بأسره أن يتقيد بهذه الاتفاقيات حتى يصبح العالم أكثر أمنا لأحفادنا.

وأحاطت حكومتي علما بكثير من الغبطة، بالمؤتمر الذي عقد في العام المنصرم في جنوب أفريقيا لتركيز اهتمام العالم على أخطار الألغام الأرضية على الحياة البشرية. ونستعيد ذكرى الأميرة الراحلة، ديانا، التي فعلت الكثير من أجل جذب انتباه المجتمع الدولي وتركيز اهتمامه على أهوال الألغام الأرضية. ففي بلدنا أيضا زرعت الألغام الأرضية باستهتار شديد من قبل انقلاب المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة الثورية المتحدة، ونجم عنها تشويه وقتل المدنيين الأبرياء، ولا سيما الأطفال.

إن محاكمات المدنيين وأعضاء الطغمة الحاكمة السابقين بتهمة الخيانة لا تزال جارية بموجب قوانين سارية منذ الاستقلال. وبعد إصدار الحكم على أول مجموعة بدأت بعض المنظمات المضللة ممارسة ضغط غير عادل على الرئيس كي يتدخل. بل إنها شنت حملة دعائية خبيثة باسم حقوق الإنسان.

إن بلدي محكوم بسيادة القانون، وينص دستورنا على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وبينما العملية القانون جارية، فإن رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يتدخل فيها وهو لن يتدخل فيها. وفي نهاية العملية يصبح بوسع الذين يخسرون القضية في الاستئناف النهائي أمام المحكمة العليا اللجوء إلى لجنة العفو التقديرية. وعندها، وعندها فقط، يتدخل رئيس الجمهورية، وقد أكد هذا بالفعل.

ولم يتوقف الرئيس عند هذه الخطوة الإضافية بل هو يتجه إلى النظر إلى الماضي لجمع كل الفئات السياسية الأساسية للسير في ممارسة بناء الدولة بعد النزاع، بحيث يعم السلام الدائم والأمن. ولم يحدث أي انتهاك لحقوق الإنسان منذ تولى الرئيس كإياه منصبه.

وفيما يتعلق بالانتفاضة المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرور التمرد في أنغولا والسودان وغيرهما فإننا نناشد الأطراف في تلك المنازعات إلقاء سلاحهم والامتناع عن أي أنشطة استفزازية أخرى يمكن أن تلهب المشاعر، من أجل إتاحة الفرصة للسلام.

وترحب حكومتنا بالنتائج المثمرة لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الذي عقد في روما بإيطاليا في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وسيراليون ملتزمة التزاما أكيدا بإنشاء محكمة دولية دائمة في وقت مبكر. وقد وقّعت حكومتي بالفعل على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نحث كل دولة على أن توقع وتصدق على هذا النظام الأساسي. ولن يكون ذلك دليلا على الرغبة المشتركة في التغلب على عيوب النظم القانونية الوطنية التي أغفلت كثيرا، فحسب بل ستكون فرصة فريدة للإسهام في ردع زعزعة الاستقرار الدولي، ويؤمل أن تكون فرصة لمنع الجرائم المروعة.

إن إصلاح مجلس الأمن هو أصعب القضايا التي يتعين نظرها خلال هذه الدورة. وبينما أحرز شيء من التقدم في بعض المجالات وبرزت أفكار ومقترحات جديدة، لم يقدم الفريق العامل توصيات في هذا الشأن إلى

تعتمد على الغابة. وثمة تنوع كبير للغاية في اللافقاريات، بما فيها نوعان من اليعسوب لا تتوطن إلا في أجزاء من غابة غينيا العليا، بالإضافة إلى فراشات ذيل العصفور الأفريقية النادرة التي تتخذ من سيراليون أقصى حدودها الغربية في أفريقيا.

وللأسف فإن غابة غولا المطيرة، شأنها شأن المناطق الحرجية الأخرى في القارة ترزح تحت ضغوط هائلة. إذ يضع الكثير من الغطاء الحرجي سنويا بسبب قطع الأخشاب وإحراق الشجيرات وكذلك نقل الزراعة الذي يقوم به السكان الذين يتزايد عددهم باطراد. ويرتبط حفظ هذه الغابات في سيراليون، كما في غيرها من أنحاء أفريقيا، بالفقر. وقد وضعت شعبة الغابات التابعة لوزارة الزراعة والبيئة في بلدي برنامجا للحفاظ على غابة غولا المطيرة. وينفذ البرنامج بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية، هي جمعية حفظ الطبيعة في سيراليون، وهي شريكة سيراليون في مؤسسة حياة الطيور الدولية التي ترعى البرنامج.

ورغم هذا العمل القيّم لن تخف الضغوط على الغابات في العالم الثالث ما لم نعزز إنتاج الأغذية من قطعة الأرض الواحدة عاما بعد عام، كما يحدث في البلدان الصناعية. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بنقل تكنولوجيا إنتاج الأغذية إلى بلداننا.

ولقد أشرت مرارا إلى دور المجتمع الدولي في استعادة الديمقراطية في بلدي وإعادة الرئيس كابا إلى وضعه السابق. وذكرت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والكمونولث. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن استعادة النظام الدستوري، ومختلف الجهود التي بذلتها الحكومة لإحلال السلام الدائم وإعادة بناء البلد، تتيح لنا فرصة لاستعادة ثقة المانحين وضمان استكمال شتى المبادرات والبرامج التي توقفت بسبب أحداث انقلاب ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة الرائدة في الشراكة بين الحكومة ومجتمع المانحين، كان يتصدر الأنشطة التالية قبل الانقلاب: الإعداد لبرنامج وطني للقضاء على الفقر؛ وتسهيل آلية لتنسيق المساعدة الغوثية التي يقدمها المجتمع الإنساني؛ وتسهيل عملية السلام من خلال تقديم الدعم الدبلوماسي واللوجستي والفني والإداري لمفاوضات السلام، وإعداد برنامج التسريح. ومنذ عودة الحكومة المنتخبة في شباط/فبراير ١٩٩٨، أنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبالغ كبيرة من

ولا تزال بلدان أفريقية كثيرة وغيرها من بلدان العالم الثالث، ومن بينها بلدي، تواجه مشاكل اقتصادية عنيفة. فآثار أعباء الديون والاختلالات السلبية في موازين التجارة والمدفوعات وعدم إمكانية التنبؤ بأسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، أسهمت كلها في تدهور الأحوال الاقتصادية التي تواجهها. وبالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية فإن السياسات الموجهة توجيهها خاطئا، وعدم الاستقرار السياسي الناجم عن مختلف أنواع القلاقل المدنية، أدت باقتصادات هذه البلدان إلى مزيد من الانحطاط. وأصبحت العولمة وتحرير التجارة مراحل محتومة في التجارة العالمية. غير أنه أصبح من الواضح أن أوضاع بلداننا ليست جيدة، وستظل كذلك ما لم يحدث تغيير في السلوك بل وفي الإجراءات التي تتخذها البلدان الصناعية المتقدمة النمو. ويمكن التغلب على أوجه الخلل الناشئة عن ذلك لو بذلت كل الجهود لإيجاد ميدان عمل متكافئ، بالتخلص من أعباء الديون على بلداننا وبفتح الأسواق أمام منتجات البلدان الأفريقية وبلدان العالم الثالث. وهناك بلدان فعلت ذلك، وندرجو أن يحذو الآخرون حذوها عما قريب.

وقد سبق أن أشرت إلى حالة اللاجئين في بلدي. إنها حالة قاتمة، ومع هذا فالحالة نفسها قائمة في أجزاء أخرى من العالم، ولاسيما في أفريقيا التي لديها أكبر عدد من اللاجئين. وتظل هذه الحالة تضغط بشدة على اقتصادات البلدان المضيفة المنهكة أصلا والتي تضطر إلى إنفاق مواردها الهزيلة على رعاية اللاجئين. وبعد أن شهدنا هذه التجربة بصفتنا مستقبليين ومصدرين للاجئين في آن واحد، أصبح لزاما علينا أن نشيد بمجتمع المانحين، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فهؤلاء يفعلون الكثير من أجلنا، بل إن المفوضية تسلم بأن حالة لاجئيننا في البلدان المجاورة حالة بائسة. وأود أن أناشد مجتمع المانحين أن يطرح جانبا متلازمة إنهاكهم، وأن يواصل الاستجابة لاحتياجات شعب تحول إلى ضحايا بريئة لأحداث ليست من صنع يديه. فالحاجة ملحة الآن إلى إعادة أهليتنا من البلدان المجاورة إلى وطنهم حيث أصبحت الحياة في المخيمات كابوسا لا يطاق.

وسيراليون واحد من البلدان في منطقتنا دون الإقليمية لا تزال به بقايا ما كان يعرف يوما بغابة غينيا العليا المطيرة التي تمتد من سيراليون إلى الكاميرون. وما بقي منها يعيش عليه أكبر عدد من أنواع الحيوانات في سيراليون، ففيها ٤٦ نوعا من الثدييات تشمل الشمبانزي الغربي وقرودة كولوبوس الحمراء، وقرودة ديانا، والدياكر والنمور وأفيال الغابة. ويوجد في غابة غولا المطيرة مئتان وأربعة وسبعون نوعا من الطيور. وهذه تشمل عشرة أنواع مهددة عالميا بالانقراض - ثمانية محصورة في كتلة غابات غينيا العليا - و ١٦٩ نوعا

والصداقة بين الأمم والتعاون الدولي. والسلام شرط لا غني عنه لتنمية الشعوب والأمم. وهي حقيقة من السهل تأكيدها بالكلام ولكنها معقدة في التطبيق العملي بسبب الدور القوي الذي تلعبه المصالح داخل الدول والذي كثيرا ما يكون مقترنا بالتدخل الخارجي.

كانت هذه، ولا تزال، التجربة المريرة التي تعيشها أفريقيا. فالقارة الأفريقية تواجه منذ ما يقرب من عقد من الزمان أشكالا متعددة من التوتر والعنف السياسيين فيما بين الدول وداخلها، في وقت أثار فيه انتهاء الحرب الباردة الأمل في حشد الموارد من أجل تنميتها.

ومع ذلك، فأثناء هذه الفترة بعينها انطلق العديد من البلدان الأفريقية بكل شجاعة على طريق الإصلاح السياسي وإعادة الهيكلة الاقتصادية. وبوجه عام، كان هناك تقدم ملموس. ومن الواضح أن الاستقرار أمر لا غنى عنه لهذا التقدم، وهذا يعني أن قضايا السلم والأمن الدوليين هي اليوم الشغل الشاغل في قارتنا، وفي وسط أفريقيا على وجه التحديد. فتلك المنطقة دون الإقليمية الغنية بالإمكانات، تحولت منذ انتهاء الحرب الباردة إلى عالم مزقته "فوضى الأمم" التي تذكينا وتبقي عليها مجموعة متنوعة من القوى.

وغابون، على الرغم من أنها تعيش في سلام داخل حدودها ومع جيرانها، يساورها بالغ القلق من هذا الوضع. والرئيس بونغو يؤمن بأن بلدنا لا يمكن أن يظل جزيرة سلام وحرية بل ورخاء - وإن كان نسبيًا، وسط محيط من بؤس وعنف وحروب يتقاتل فيها الأشقاء. وهذا القلق الذي يتشاطرته سائر رؤساء دول وسط أفريقيا، كان الدافع وراء عقد مؤتمر القمة يوم الخميس ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في ليرفيل، بناء على مبادرة من الرئيس بونغو، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أتاح ذلك الاجتماع الهام لرؤساء الدول ورؤساء الوفود فرصة للإعراب عن تأييدهم للرئيس كابيللا، وإدانة العدوان على جمهورية الكونغو الديمقراطية والتدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد. وقد طالبوا بانسحاب قوات العدوان الأجنبية، وبوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واحترام السلامة الإقليمية التي بدأتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما شددوا على الحاجة إلى القيام بعمل متضافر من جانب بلدان وسط أفريقيا والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وجميع من يعملون على إيجاد حل لأزمة الكونغو، للتبرؤ من أية قرارات أنصارية من شأنها أن تطيل أمد معاناة شعب الكونغو وشعوب الدول المجاورة.

الأموال لكي يطور أيضا برامج مختلفة أخرى. وإذني أحث المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لهذه البرامج، وأن يساعدنا في مهمة التعمير التي نباشرها.

اسمحوا أن أختتم كلمتي بالإشارة من جديد إلى تقرير الأمين العام الذي شكرته عليه من قبل. وسأشير مرة أخرى إلى المؤتمر الخاص الذي دعا إلى عقده الأمين العام والذي أشكره عليه أيضا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي معالي السيد كاسيمير أوي مبا، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في غابون.

السيد مبا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية أن أعرب للسيد ديدبير أوبيرتي عن أحر وأصدق تهانئ حكومة ووفد غابون على انتخابه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. فهذا الانتخاب، بلا شك، تحية لبلده، واعتراف واضح لا لبس فيه بصفاته الشخصية والمهنية. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى سائر أعضاء مكتب الجمعية العامة، ونتمنى لهم كل النجاح في توجيه أعمالنا. ونؤكد لهم تأييد وفد غابون وتعاون.

أما رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، السيد هينادي ي. أودوفينكو الذي لم يأل جهدا في وفائه بمسؤولياته، فأعرب له عن ارتياحنا وامتناننا العميق.

تتسم المرحلة الحالية بالتوتر السياسي، وبالتغيير، وبالاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي تتفاقم بفعل أزمة مالية خطيرة؛ ومشاركتنا مطلوبة في أكثر من مجال. وتظل غابون على اقتناعها بأن الأمم المتحدة ما زالت أفضل محفل تعمل فيه معا حتى نوائم بين نهجنا المختلفة تجاه السلام والتنمية. ونحن ندين لأنفسنا بأن نفكر في الظروف التي نشأت فيها المنظمة لتحرير العالم من شبح الحرب. فهل كان الهدف هو مجرد منع نشوب حرب عالمية جديدة، أم أنه كان الاستفادة من الروح الإنسانية الجديدة التي حدا إليها مؤتمر سان فرانسيسكو، للقضاء على كل أسباب النزاعات المسلحة أينما ظهرت، بغية "أن ندفع بالرفي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"، كما جاء في كلمات الميثاق؟

والآن، أكثر من أي وقت مضى، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت النعرة القومية الضعيفة تطل برأسها من جديد لتبطل كل جهود المجتمع الدولي في سبيل جعل عالمنا قرية كوكبية شعارها السلام والأمن

النزاعات في أفريقيا. وهذه الأسباب المتنوعة معروفة لدينا ويجب أن نكافحها.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة بوجه خاص إلى أحد أسباب النزاع الذي أعتقد أنه يجب أن يحظى باهتمامنا الكامل نظرا للأخطار الكثيرة التي يشكلها على استقرار قارتنا بأسرها. فضلا عن ذلك، فإن هذه الظاهرة واضحة أيضا في وسط وشرق أوروبا. وأشار إلى مسألة الشعوب القاطنة عبر الحدود، وبعبارة أخرى، المجتمعات المتناثرة في عدة دول نتيجة لمختلف الظروف التاريخية. والآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية، إدراكا منهم للخطر الجاثم في أفريقيا، كرسوا بحكمتهم الجليلة في ميثاق المنظمة مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار. إعادة تشكيل الدول على أساس المزايم المختلفة بدأ لهم ببساطة أمر خطير. ولهذا قرروا أن يتحملوا مسؤولية رسم المسار التاريخي لنا من خلال الانفتاح الذي يتيح التكامل. وغابون تؤيد هذا النهج.

وبشكل عام، فإن انبعاث القوميات، وسوء فهم، حقوق الشعوب وانتهاكها، فضلا عن استغلالها، لا بد أن تؤدي إلى الاضطرابات الوطنية، بما يصاحبها من مصاعب مدمرة. وحكومة غابون، وهي تواجه هذه الحقائق والاحتمالات، تود أكثر من ذي قبل أن تؤكد من جديد التزامها ببعض المبادئ التي يركز عليها السلام والأمن في الداخل والخارج على السواء. وهذه المبادئ تشمل احترام حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق الأقليات الوطنية بصفة خاصة؛ واحترام الهويات الثقافية؛ واحترام السلامة الإقليمية للدول؛ واحترام السيادة الوطنية؛ ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ ومبدأ حسن الجوار؛ ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

وعلى أي حال، لا يزال الحوار أفضل وأنجع وسيلة لمنع النزاعات وحفظ السلام أو استعادته. ويجب أن تكون هناك استجابة سياسية للخلافات السياسية. والسكان الأفريقيون الذين سبق وغمرهم التخلف لا يمكنهم، بل ولا ينبغي لهم، أن يعانوا، إلى جانب ذلك، من العواقب المدمرة للنزاع. ولهذا، علينا دائما أن نشارك في الحوار. ولهذا فإن الرئيس بونغو، الذي شعر بالتغيرات التاريخية وتطلعات شعبه، بدأ عمليا في منتصف عام ١٩٨٩ بإعادة التفكير في إطار الحزب الواحد السابق في بلدنا مما أدى إلى عقد المؤتمر الوطني في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٠، الذي أعاد فتح الطريق أمام التعددية والديمقراطية.

ومنذ ذلك الوقت أنشئت تدريجيا مؤسسات للتنظيم والمراقبة، وهي تعمل الآن. ويجري احترام الحريات الفردية والجماعية التي يتمتع بها مواطنونا، الذين يمكنهم

وبالتالي، قرر رؤساء الدول ورؤساء الوفود إنشاء لجنة لمتابعة نتائج مؤتمر القمة وللتفاوض، تحت رئاسة رئيس جمهورية غابون، وأكدوا من جديد أنه سيكون من الواجب إنشاء قوة إقليمية لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بأنغولا، أود أولا أن أحيي ذكرى الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ أليون بلوندان بيبي وأعضاء فريقه، الذين عملوا بلا كلل في سبيل قضية السلام في ذلك البلد، وضحوا بحياتهم، في حادثة مفجعة، من أجل تلك القضية.

ورؤساء الدول والوفود في قمة ليرفيل أكدوا من جديد دعمهم لحكومة أنغولا التي لا تألوا جهدا في السعي إلى إرساء السلام الدائم في ذلك البلد والتنفيذ السريع لاتفاقات لوساكا.

وأخيرا، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو، أيد رؤساء الدول الجهود المبذولة للتعمير والمصالحة الوطنية وأدانوا المناورات المدبرة خارج البلد بغرض زعزعة الاستقرار.

ومن المؤكد أننا لسنا متبلدي الإحساس إزاء ما ينشب من قلاقل وعنف في الأرجاء الأخرى من العالم، بل على العكس تماما. فغابون تتفق مع منظمة الوحدة الأفريقية في موقفها بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بحسم المشاكل في سيراليون، وغينيا - بيساو، وليبيريا، والصومال، وبين إثيوبيا وإريتريا. ونتابع باهتمام شديد استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما شوهد في اجتماعات القمة التي عقدت مؤخرا. وهذه المحادثات تبعث بصيصا من الأمل في تحقيق تسوية شاملة لمشاكل الشرق الأوسط. وبالمثل، نعتقد أن السلام لن يستعاد في أفغانستان إلا بالوسائل السياسية. وبنفس الاقتناع، نشجع جهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لحفظ السلام في جنوب شرقي آسيا.

ومن المؤكد أنه يلزم وجود رؤية عالمية. والواقع أنه من خلال ظاهرة العولمة يمكن الإحساس بالآثار العنيفة لأي صراع في أماكن تبعد كثيرا عن موقع نشوبه. ومن الواضح بنفس الدرجة أنه لا يمكن ضمان التنمية في بيئة متقلبة، لأن السلام يشكل الأرض الخصبة التي ينبغي فيها للتنمية أن تتجذر وتزدهر.

ومن هذا المنطلق درست غابون التقرير الممتاز (A/52/871) الذي قدمه الأمين العام السيد كوفي عنان، إلى مجلس الأمن عن أسباب النزاع في أفريقيا. وقد ذكر بكل حق أن تركبات الماضي، والعوامل الداخلية والخارجية، والدوافع الاقتصادية، والحالات الخاصة مصادر كثير من

إن كل هذه التدابير الوقائية لن تجدي إن لم يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود الرامية الى نزع السلاح. وبلدي يؤيد الأولوية العليا التي أعطتها الأمم المتحدة لمسألة نزع السلاح بصفة عامة، وللقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بصفة خاصة. وحتى إذا كان الضرر الذي تسببه أقل من ذلك، فإن ما يبعث على قلقنا هو انتشار الأسلحة التقليدية، وهي أدوات للموت والدمار أيضا. ولهذا نشني على بيان رئيس مجلس الأمن بمناسبة الاجتماع الوزاري المعني بأفريقيا الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والذي طلب المجلس فيه من الفريق العامل المخصص وضع توصيات جديدة محددة بشأن الحاجة الى وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة الى أفريقيا وداخلها.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

وبصرف النظر عن هذه الشواغل، لدينا أسباب معينة تدعونا الى الارتياح. فقد خطا نزع السلاح خطوة إلى الأمام منذ وقت قصير للغاية، وذلك باعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، التي قمت شخصيا بتوقيعها في أوتوا نيابة عن غابون يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٧. وهي الاتفاقية التي دخلت لتوها حيز النفاذ بإيداع صك التصديق الأربعين الذي قدمه بلد أفريقي هو بوركينا فاسو.

كما أصبحت صكوك معينة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حقيقة واقعة. واقتناعا من غابون بالدور البارز الذي يؤديه نزع السلاح في مجال صون السلم والأمن الدوليين، فقد وقَّعت على هذه الصكوك الهامة. ويدعو بلدي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل على تحقيق نزع السلاح العام الكامل في القرن الحادي والعشرين، باعتبار ذلك ضمانا لسلم دائم. ولا بد أن نجعل السعي إلى السلام مرجعيتنا الرئيسية.

بيد أن ذلك السلام سيظل في خطر ما دامت احتياجات الشعوب الأساسية غير ملبَّاة. وإن استمرار الصراعات وعدم احترام الإنسان، والكراهية، ورفض القيم الديمقراطية، كلها لها عواقب خطيرة ماسة بسلامة الدول الاقتصادية. وبالمثل، فإن ظاهرة اللاجئين والمشردين والأوبئة وتكلفة التعمير في أعقاب الحروب تمثل في مجموعها أعباء تؤثر على الاقتصادات الهشة فعلا وتفاقم الحالات الاجتماعية العسيرة.

والحالة في نهاية القرن هذه تحتم على المجتمع الدولي أن يعالج القضايا الإنمائية والاجتماعية إذا ما أردنا

أن يلجأوا للمحاكم العليا وحتى للمحكمة الدستورية، كما يستدل على ذلك من الإطلاع على صحفنا في غابون. وهذا يدل على مدى التزامنا بمبادئ الديمقراطية القائمة على المشاركة، مع مراعاة مستوانا العام في التنمية وبيئتنا الاجتماعية.

وفي هذا الإطار الجديد ننظم خلال شهرين انتخابات رئاسية للمرة الثانية. وقد قطعنا بالفعل شوطا كبيرا جدا في الاستعدادات السوقية والتشريعية، وهي أساسا من مهام الحكومة. واللجنة الوطنية للانتخابات، وهي قائمة بالفعل، ستجري العمليات الانتخابية الفعلية. وجرى في الأسبوع الماضي تعيين ممثليها في كل الإدارات والوحدات. ووجه رئيس الوزراء الدعوة قبل شهر مضى الى مختلف الدول والمنظمات، بما فيها الأمم المتحدة، لمراقبة التحضير وعملية الانتخاب نفسها.

وقبل أيام، سنحت لي فرصة الإدلاء ببيان في مجلس الأمن عن أليات منع نشوب النزاعات في منطقتنا الفرعية. ودون إعادة ذكر ما جاء في التقرير الذي قدم للجمعية العامة، أود أن أذكر هنا بأنه، وفقا للقرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا، فإن وزراء الدفاع والداخلية في البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في اجتماعهم المعقود في ليرفيل من ٢٨ الى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أعادوا النظر في خطة إنشاء آلية للإنذار المبكر بوصفها أداة لمنع نشوب الأزمات والنزاعات. وغابون، التي تتراأس اللجنة الآن، تبذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات السوقية التي تسمح للبيرفيل بأن تكون مقر هذه الآلية.

ومن نفس هذا المنطلق، وفيما يتعلق بمنطق الوقاية أيضا، عقدت اللجنة مؤتمرا في باتا، غينيا الاستوائية، من ١٨ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ بشأن مسألة العلاقات بين المؤسسات الديمقراطية والسلم في وسط أفريقيا. وجمع هذا المؤتمر معا أعضاء الحكومات، وممثلي الأحزاب السياسية المعارضة، وكبار المسؤولين عن قوى القانون والنظام، وممثلي المجتمع المدني، والخبراء في مسائل الحريات السياسية، والصحافة، وحقوق الإنسان. وكانت التوصية الرئيسية للمشاركين إنشاء برلمان دون إقليمي لوسط أفريقيا يكلف بمعالجة المسائل ذات المصلحة المشتركة، من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة وإرساء السلم دون الإقليمي، في نفس الوقت الذي يعمل فيه بوصفه محفلا لمواءمة الآراء وتعزيز القيم المتعلقة بالتجارب الديمقراطية في الدول الأعضاء. وعموما، يمكننا أن نقول إن عمل هذه اللجنة امتداد فعلي لآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

الذي يحرمها من الحصول على تمويل بشروط مرنة. وغابون هي البلد الأفريقي الوحيد جنوبي الصحراء الكبرى الذي يعيش هذه الحالة، وهي ببساطة حالة مجحفة.

وغابون، وهي بلد نام مثل أي بلد نام آخر بالضبط، تطلب أن تطبق المؤسسات المالية الدولية معايير تقييم جديدة، وتطلب فوق ذلك، أن تنظر هذه المؤسسات بطريقة أنسب من ذلك إلى عبء الدين الذي نتحملة لكي نوالسي إطلاق قدراتنا الإنتاجية. وهذا لن يفيد شعب غابون وحده بل سيفيد الشركاء في الخارج أيضا.

وهناك مشكلات رئيسية أخرى لا بد أن تحشد قوى المجتمع الدولي من أجلها، ومن بينها مشكلة المخدرات، والإرهاب، والأوبئة الرئيسية، وحقوق الإنسان، والبيئة.

وقد عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية العشرين بشأن مكافحة المخدرات في حزيران/يونيه الماضي. ومما أسعد غابون أن المنظمة أبرزت في تلك المناسبة الطابع الإجرامي للاتجار في المخدرات ووسعت الخيارات المتاحة لإيجاد حلول على الصعيد العالمي لمواجهة هذا البلاء. وكانت الدورة بمثابة حافز سياسي لجهود الدول المبذولة على الصعيد الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي لا يوجد بلد واحد بمنأى عنه. وتدعو حكومة غابون الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى مواصلة دعم الجهود المبذولة على هذا الصعيد الدولي.

وفيما يختص ببلاء الإرهاب، وإذ لا يغيب عن الأذهان الهجومان الرهيبان اللذان وقعا في نيروبي ودار السلام، أود أولا أن أعرب عن مشاعر الأسى والإجلال إزاء إزهاق أرواح المواطنين الكينيين والتنزانيين والأمريكيين نتيجة ذلك. كما أعرب عن أعمق مشاعر التعاطف مع كل الذين أصيبوا بجراح. وفوق كل ذلك تؤكد حكومة غابون بكل قوة استنكارها لأعمال الإرهاب بجميع مظاهرها، أينما حدثت. ونحن نعتقد أنه ليس هناك أي سبب يمكن أن يبرر اللجوء إلى مثل هذه الأفعال. إلا أننا نستنكر أيضا بعض التدابير الانتقامية التي أوجت بها هذه الأعمال، ولا سيما فرض الحظر على البلدان التي يشتبه في اشتراكها. فهذا النوع من الرد ليس المناسب أو الرد الكفء. وفي معظم الحالات تؤثر هذه التدابير على السكان المدنيين الأبرياء أساسا.

ولذلك نعتقد أنه لا بد من إجراء حوار بإشراف الأمم المتحدة لاستطلاع سبل ووسائل منع الإرهاب ومكافحته.

أما في مجال حقوق الإنسان، فإن غابون ترحب بإنشاء محكمة جنائية دولية، بالصورة التي قررها النظام

منع عالما من تدمير الذات. ومحتوى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل بضعة أسابيع، يعزز هذه القناعة. ولذلك تظل استنتاجات مؤتمر قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ سارية المفعول، ولا بد للأمم المتحدة أن تتخذ المبادرة مرة أخرى.

وبيانات النوايا لم تعد كافية. فنحن بحاجة إلى إجراءات ملموسة وبرامج واقعية تراعي ظاهرة العولمة. ولا بد لهذه البرامج أن تكفل عدم استبعاد أحد وأن تصبح كل أمة من أممنا، عندما تبذل الجهود الضرورية للتكيف، جزءا مندمجا يتحقق له أكبر قدر ممكن من التوافق. ولهذا نعتقد غابون أن من الضروري أن تطلق مجددا الفكرة الداعية إلى إقامة شراكة جديدة قائمة على الإنصاف، للاستجابة لمطامح الناس المشروعة، المتمثلة أساسا في القضاء على الفقر وتعزيز الرفاه.

وبالعولمة حدث تقلص شديد فيما نتمتع به من استقلال ذاتي ومن مجال للمناورة. فسلطة الحكومات تقابلها سلطة الأسواق. ولكن الانفتاح والحرية لا يجب أن يقصد بهما إطلاق العنان لتأسيس قانون الغاب الذي من المحتم في ظله تحطيمنا وتدميرنا نحن الصغار والضعاف.

وفي هذا السياق، بدا من الضروري ألا تستسلم حكومة غابون، بل أن تعيد التركيز على دور الدولة. واتجه التفكير إلى وجهة جديدة، بجملة أمور، تشمل الأخذ ببرنامج طموح لتحرير الأنشطة الاقتصادية من ناحية وخصخصة مؤسسات القطاع العام الكبيرة من ناحية أخرى.

وفيما يختص بهيكل اقتصاد غابون، فإن بلدي لا يزال يعتمد على بيع ثلاث مواد خام رئيسية، هي: النفط والخشب والمنغيز. وقد أخذت أسعار هذه المنتجات في الهبوط على مر الشهور العديدة الماضية. وإذا أضفنا إلى ذلك تقلبات قيمة دولار الولايات المتحدة، التي أخذت في الهبوط هي الأخرى، فبوسعنا أن نرى أن النتيجة هي انخفاض إيرادات الدولة، الأمر الذي يعرض استثمار البلد وقدراته الإنمائية لخطر شديد.

وهذه الحقيقة ليس العقبة الوحيدة التي تقف في طريق بلدي. فالدين وخدمته يمتصان نحو ٤٥ في المائة من موارد ميزانيتنا. والحقيقة أن هذا أمر لا يطاق.

وعلى الرغم من كل ذلك، تواصل المؤسسات المالية الدولية تصنيف غابون باعتبارها بلدا من بلدان الشريحة العليا في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وهو الأمر

أجل المجتمع الدولي بأسره، علينا أن نشجعه وأن نشد من أزره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

البند ٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/53/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/53/L.1.

السيد هداية (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعرض مشروع القرار هذا، أود أن أجري تصويبا صغيرا على النص. فمشروع القرار مقدم من إندونيسيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

إنه لشرف عظيم لو فدي أن يعرض، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.1، والمعنون "تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات المدمرة التي أصابتها"، في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق".

إنني أعرض مشروع القرار هذا بقلب مثقل بالأسى إزاء الأحوال المروعة في أعقاب واحد من أفظع الفيضانات التي ضربت شعب بنغلاديش في الفترة الأخيرة. إن ضخامة الدمار المنتشر والخسائر في الأرواح البشرية لم يجعلنا من هذه الكارثة الطبيعية مأساة رئيسية فقط، فقد تجاوزت كثيرا هذه الكارثة قدرة وموارد شعب وحكومة بنغلاديش التي يمكن أن تبذل لمواجهتها.

وفي هذا السياق، تشجعنا بالتأكيد بقدرة شعب وحكومة بنغلاديش على التحمل وما أبدياه من شجاعة في جهود تخفيف معاناة ضحايا الكارثة ولوضع البلد مرة أخرى على طريق التنمية. إلا أننا، في الوقت نفسه، نقر

الأساسي المعتمد في روما في ١٧ تموز/يوليه الماضي. ويسري الشيء نفسه على بروتوكول منظمة الوحدة الأفريقية، الذي أنشأ في مؤتمر القمة الرابع والثلاثين للمنظمة محكمة عدل لعموم أفريقيا.

وبسبب التنمية الصناعية، أصبحت المسائل البيئية تمثل شاعلا ملحا يورق المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن الوعي الذي أثاره مؤتمر قمة ريو لم تتبعه التدابير الملموسة التي كانت متوقعة. فالالتزامات لم يتم الوفاء بها، وبمضي الوقت لا بد أن يؤدي بنا توافق الآراء المتحقق في ريو، وأكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، إلى التزام ضروري، هذا إذا كنا نود له ألا يظل مجرد حبر على ورق.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ارتياح وفدي وتأييده للجهود التي تبذلها السلطة الدولية لقاع البحار، التي هي الضامن لإرث البشرية المشترك، في دراسة مشروع مدونة قوانين بشأن التعدين في قاع البحار واستكشافه واستغلاله.

ولا بد أن نبذل بشأن هذه القضايا الرئيسية جهودا خالصا لا يكل. وإنني أقدر بشدة الأعمال التي تقوم بها منظماتنا من خلال هيئاتها التنفيذية ووكالاتها المتخصصة وبدعم من المنظمات الأخرى، فهي تبذل قصارى الجهود لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

ومثلما قلت فعلا في السنة الماضية، تؤيد غابون الفكرة القائلة بأن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى تجديد رشيد متنسق، يتماشى مع الحقائق المعاصرة. ومقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح قطاعات الميزانية والإدارة والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية تعبر عن روح الابتكار التي ستمكّن من الصمود أمام تحديات الألفية الجديدة.

وعلى نحو أكثر تحديدا، فيما يتعلق بمسألة توسيع مجلس الأمن الشائكة، فإن غابون تؤيدها بالطبع. ونرى أن أفريقيا تستحق أن يكون لها مقعدان دائمان - وأكرر، مقعدان دائمان - يشغلا على أساس التناوب بين جميع البلدان الأفريقية - وأكرر، جميع البلدان الأفريقية - وفقا للطرائق التي تحددها.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أشيد بإنجازات الأمين العام كوفي عنان. ونحن نعلم أن مهمته هائلة وصعبة. وقد أنجز بالفعل الكثير، بشجاعة ومهارة. وقد أشرت سابقا إلى الآراء المبشرة بالخير التي أشرك فيها مجلس الأمن فيما يتعلق باستئصال النزاعات وتعزيز السلام الدائم في أفريقيا. ومن أجل أفريقيا، ومن

بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر أنها ستقدم لحكومة بنغلاديش مساعدة طارئة قيمتها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار وذلك لأسباب إنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.1 المعنون "تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات المدمرة التي أصابتها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.1 (القرار ١/٥٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد تشادوري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، بالنيابة عن حكومة بنغلاديش، أن أعرب عن امتناننا على قيام هذه الجلسة العامة للجمعية العامة باتخاذها بتوافق الآراء القرار ١/٥٣ المعنون "تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات المدمرة التي أصابتها". ومن قبيل الصدفة أن هذا القرار هو أول قرار تتخذه الدورة الثالثة والخمسون.

إن المدى الذي بلغته الفيضانات هذا العام لم يسبق له مثيل. فقد تجاوزت قدرتنا واستعدادنا العاديين للتصدي لها على نحو كاف. والتعبئة العاجلة للمساعدة دعماً لجهود حكومة بنغلاديش من جميع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية حملتنا في هذه الدورة للجمعية العامة على اتخاذ قرار بهذه العجلة.

والقرار المتخذ للتو سيوفق بين الجهود التي تبذلها شتى الكيانات التي انبرت من أجل تقديم المساعدة إلى بنغلاديش. والقرار يعرب عن التضامن مع بنغلاديش

بأن هناك حدوداً لقدرة الحكومة على التغلب على هذه الصعاب التي تمثل مشكلة إنمائية هائلة. لذا يتحتم على المجتمع الدولي أن يبدي تضامنه بتعبئة الموارد - المساعدة المالية والمساعدة التقنية على حد سواء - لدعم الجهد الذي يبذله بالفعل شعب وحكومة بنغلاديش.

كذلك نحن بحاجة إلى أن نكفل عدم اقتصار المساعدة التي تعبأ على تخفيف المعاناة الراهنة بل أن تقطع شوطاً طويلاً على درب إعادة التعمير والتنمية. ومن ثم، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين توجه نداءً جاداً إلى جميع الدول الأعضاء لدعم مشروع القرار في هذه الساعة التي تبلغ فيها حاجة شعب بنغلاديش ذروتها.

وقبل أن أختتم عرضي، يسعدني أن أعلن أن عدداً من البلدان قد أعرب عن رغبتهم في رعاية مشروع القرار. فبالإضافة إلى بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين، فهذه البلدان هي: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، جمهورية مقدونيا، اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب، على نحو موجز جداً، باسم الاتحاد الأوروبي، عن مواساتنا العميقة وانشغالنا إزاء الخسائر في الأرواح ودمار الممتلكات والبنى الأساسية الذي لم يسبق له مثيل حيث نجم ذلك عن أسوأ الفيضانات التي شهدتها بنغلاديش في تاريخها. والاتحاد الأوروبي يدرك أن هذه الكارثة تمثل تحدياً كبيراً أمام تنمية البلد، وتستدعي تقديم مساعدة مالية وتقنية وطنية ودولية. ويسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بسخاء للمساعدة في الجهود العاجلة للإغاثة وإعادة التأهيل. ولهذا السبب اشتركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار هذا.

وفي نهاية آب/أغسطس، تبرعت حكومة اليابان إلى حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية بمساعدة إنسانية طارئة، من قبيل الأدوية والأجهزة الطبية وحبوب تطهير المياه وشرائح بلاستيكية، بلغت قيمتها ٣٠ مليون ين تقريباً. وقررت حكومتي اليوم، أي بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر، أن توفد فريق خبراء يابانيا للإغاثة من الكوارث إلى بنغلاديش، وأن تتبرع بمساعدة مادية طارئة ذات صلة، من قبيل الأدوية وحبوب تطهير المياه، تبلغ قيمتها أيضاً حوالي ٣٠ مليون ين. علاوة على ذلك، ونظراً لمدى الضرر الحاصل، من المقرر أن تعلن حكومة اليابان

حكومة وشعبا، ويناشد جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تهب بسرعة لمساعدة بنغلاديش فيما تبذله من جهود للتغلب على الأضرار الناجمة عن الفيضانات.

وتعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام على الخطوات التي اتخذها من أجل تعبئة المساعدة الإنسانية، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتقديم الدعم إلى بنغلاديش من أجل تعزيز قدرتها على إيجاد حل طويل الأجل للمشاكل الناجمة عن الفيضانات والكوارث الطبيعية.

وتعرب حكومة بنغلاديش عن تقديرها العميق لإندونيسيا التي قامت بتقديم وعرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بوصفها رئيسة للمجموعة. وأود أيضا أن أعرب عن خالص الشكر لجميع الوفود التي تقدمت، بملء إرادتها، لتأييد وتقديم القرار في مهلة قصيرة جدا.

إن قرار الجمعية العامة لهو إعراب عن رأي العالم بأسره. ولقد أعرب جميع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، باتخاذ قرار اليوم، عن التضامن مع بنغلاديش حكومة وشعبا.

والبلد منخرط اليوم بفعالية في أنشطة الإغاثة والتأهيل وإعادة الإعمار تحت القيادة النشطة والرحيمة لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة.

وأود أن أشكر مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على وقوفها إلى جانبنا عندما احتاجت بنغلاديش إليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.